

أغسطس 2026

HERITAGE
I N S T I T U T E

فهم حراك المجتمع المدني **الصومالي**

أدوارُه، وأهدافُه، ومدى فاعليته ومساءلته



إعداد: د. يوسف شيخ عمر

حقوق النشر © 2026 | معهد هرتيج ، جميع الحقوق محفوظة.

نحثّ القراء على إعادة إنتاج المواد لمنشوراتهم الخاصة، طالما أنها لا تباع تجارياً. يطلب معهد هرتيج -بصفته صاحب حقوق الطبع والنشر- الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء إدراج رابط المصدر الأصلي على موقع معهد هرتيج.

© معهد هرتيج 2026

المحتويات

المُلخص التنفيذي.....	٥
أبرز النتائج.....	٦
١. مقدمة.....	٦
١.١ إشكالية البحث.....	٧
١.٢ أهداف البحث.....	٧
١.٣ أسئلة البحث.....	٧
١.٤ حدود البحث.....	٧
١.٥ بنية البحث.....	٧
٢. مراجعة الأدبيات.....	٨
٢.١ مفهوم "المجتمع المدني" وأهدافه.....	٨
٢.٢ المساءلة الاجتماعية.....	٨
٢.٣ تطور المجتمع المدني الصومالي وديناميكياته.....	٩
٢.٤ خلفية المجتمع المدني الصومالي.....	١٠
٢.٥ فهم مفهوم المجتمع المدني الصومالي الحديث.....	١٠
٢.٦ من قبل الاستعمار إلى الحقبة الاستعمارية.....	١١
٢.٧ المجتمع المدني خلال الحكم الديمقراطي المدني ١٩٦٠-١٩٦٩.....	١١
٢.٨ المجتمع المدني خلال النظام الاشتراكي ١٩٦٩-١٩٩١.....	١١
٢.٩ شكل المجتمع المدني منذ عام ١٩٩١ وما بعده.....	١٢
٢.١٠ المجتمع المدني الصومالي: الثقافة التنظيمية والمساءلة.....	١٢
٣. المنهجية.....	١٣
٤. النتائج.....	١٤
٤.١ تحدي تعريف المجتمع المدني.....	١٤
٤.٢ أهداف المجتمع المدني وأنشطته وفاعليته.....	١٥
٤.٣ وجهات نظر متباينة حول حوكمة منظمات المجتمع المدني.....	١٧
٤.٤ تأثير صيغة المحاصصة العشائرية ٤.٥ في مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة وبناء الدولة.....	١٨
٤.٥ وجهات نظر متباينة حول تأثير الفيدرالية في المجتمع المدني.....	١٩
٤.٦ تأثير المجتمع المدني في السياسات الحكومية: وجهات نظر مختلفة.....	٢٠
٤.٧ دور المجتمع المدني المحدود في مساءلة الحكومة.....	٢١
٤.٨ ضعف التعاون بين منظمات المجتمع المدني.....	٢٣
٤.٩ مشاركة النساء والشباب في المجتمع المدني.....	٢٤
٤.١٠ التحديات التي تواجه المجتمع المدني الصومالي.....	٢٥
٥. المناقشة والدلالات.....	٢٧
٦. التوصيات.....	٢٩
٦.١ إلى منظمات المجتمع المدني.....	٢٩
٦.٢ إلى الحكومة الفيدرالية الصومالية.....	٣٠
٦.٣ إلى المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني الصومالية.....	٣٠
٧. الشكر والتقدير.....	٣٠
٨. قائمة المراجع.....	٣١

قائمة الأشكال

- الشكل 1: وصف هيكل الحوكمة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني الصومالية..... ١٨
- الشكل 2: ما هو مستوى التأثير الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني الصومالية على السياسات الحكومية؟..... ٢١
- الشكل 3: تصورات قائمة على الاستطلاع حول تأثير نظام "شخص واحد، صوت واحد" في قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المواطنين..... ٢٣

قائمة الجداول

- الجدول 1: أمثلة على ترميز مناقشات المجموعات البؤرية ومقابلات المطلعين الرئيسيين..... ١٤
- الجدول 2: تصورات أفراد العينة حول تأثير صيغة المحاضرة العشائية 4.5 في دور المجتمع المدني في السياسة والحوكمة وبناء الدولة..... ١٩
- الجدول 3: الجهات المتوقعة أن تحاسب الحكومة على سوء الإدارة وضعف الحوكمة (منظور قائم على استطلاع الرأي)..... ٢٣

الملخص التنفيذي

تباين تفسيرات مفهوم المجتمع المدني تبعاً للسياق. وقد صاغ المشاركون في دراستنا مفهوم المجتمع المدني ووضعه في سياقه بطرقٍ تعكس الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي الفريد للصومال. وقد وصفت إحدى المشاركات من مقديشو المجتمع المدني الصومالي وصفاً بليغاً بقولها: «مجتمعنا المدني يشبهنا كمجتمع». ويشير ذلك إلى أن المجتمع المدني الصومالي مُجرّأً ويتشكل بفعل خصائص اجتماعية راسخة وأخرى ناشئة، تتراوح بين المكونات التقليدية والثقافية المتجذرة في تفسير الإسلام والهوية العشائرية، وبين تأثيرات الانفتاح العالمي وتحولات الحوكمة؛ ومن بين هذه المؤثرات الحقبة الديمقراطية، والنظام الاشتراكي، وأزمة الثقة الناجمة عن النزاع العنيف المطول، وصيغة المحاصصة العشائرية ٤,٥ لتقاسم السلطة، وعوامل محلية وإقليمية وعالمية أخرى مماثلة

وأكد المشاركون التأثير البالغ الذي أحدثته الفيدرالية محلّ الجدل في الصومال على مسارتطور المجتمع المدني في الآونة الأخيرة؛ حيث أوضحوا كيف أسهمت السياسات الإقليمية المرتبطة بالنظام الفيدرالي في إعادة صياغة مشهد المجتمع المدني، لا سيما أن هذه المنظمات أصبحت تعمل اليوم، إلى حد كبير، ضمن نطاق اختصاص الولايات الأعضاء في النظام الفيدرالي. وفي حين رأى فريق من المشاركين في الفيدرالية أداة إيجابية لنقل الصلاحيات والخدمات وتمكين الأقاليم البعيدة عن المركز، رأى فريق آخر أن النموذج الفيدرالي المطبق في الصومال قد نال من الهوية الوطنية ورسّخ الانقسامات العشائرية في أوساط المجتمع المدني. وقد بدا المشاركون من بيدوا، ومن غروي بدرجة ما، أكثر ميلاً وقبولاً لبنية المجتمع المدني القائمة على التقسيم الفيدرالي، بينما اعتبر المشاركون من مقديشو أن الفيدرالية نظام مفروض من الخارج يهدف إلى تعميق الانقسام بين الصوماليين. وتاريخياً، دعم مجتمع ولاية جنوب الغرب، وعاصمتها الحالية بيدوا، النظام الفيدرالي، في حين كانت بونتلاند، وعاصمتها الحالية غروي، سباقاً في تبني النظام الفيدرالي والدفاع عنه بفاعلية عقب انهيار الحكومة المركزية في الصومال عام ١٩٩١.

وإضافة إلى ذلك، أظهر المشاركون وعياً عميقاً بتأثير المنظمات غير الحكومية الدولية الغربية على المجتمع المدني الصومالي. إذ إن العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية، التي يُستخدم أحياناً مصطلح «المنظمات غير الحكومية» للإشارة إليها، تأسست في الأصل لتنفيذ مشاريع تمويلها منظمات غير حكومية دولية، وارتبطت استدامتها ارتباطاً مباشراً باستمرار التمويل الخارجي. وتماشياً مع ما ورد في الأدبيات السابقة، أشار المشاركون في هذه الدراسة إلى أن المجتمع المدني الصومالي الحديث يتركز أساساً في المناطق الحضرية، في حين لم يُدرس المجتمع المدني الريفي بعد. ومع ذلك، فإن الزعماء التقليديين وعلماء الدين – وهم الركائز الثقافية الراسخة للمجتمع المدني الصومالي – يظلون متجذرين بعمق في المجتمعات الحضرية والريفية على حد سواء.

وفيما يتعلق بالأدبيات الأوسع، فإن تعريفات المجتمع المدني الحديث ونظرياته تستند إلى حد كبير إلى السياقات الغربية. فعلى سبيل المثال، توطّر النظريات الغربية المسألة الاجتماعية بوصفها آلية لحاسبة المسؤولين العموميين بالتعاون مع منظومة الضوابط والتوازنات المؤسسية، كالبرلمان والقضاء وأجهزة التدقيق العام واللجان المستقلة. وتوفر هذه المؤسسات قنوات تتيح للمجتمع المدني مساءلة الحكومات بصورة غير مباشرة

في المقابل، تُبرز إفادات المشاركين والأدبيات التي تركز على الصومال عدم ملاءمة هذه الأطر الغربية للسياق الصومالي الراهن. ويُفسّر هذا التباين بعدة عوامل. أولاً، أنشئت كثير من منظمات المجتمع المدني الصومالية لتوزيع المساعدات الإنسانية أو تنفيذ مشاريع المنظمات غير الحكومية الدولية، لا للانخراط في الحوكمة أو التأثير في السياسات؛ بل إن بعضها أنشئ لأغراض ربحية. ثانياً، تفتقر منظمات كثيرة إلى الشرعية الداخلية، إذ ظل قادتها في مناصبهم بعد انتهاء ولاياتهم دون مبررات مقنعة. ثالثاً، لا يُنتخب البرلمان الصومالي - المتوقع أن يتعاون مع المجتمع المدني في عمليات المساءلة - من المواطنين، بل يُختار أعضاؤه عبر شيوخ العشائر والنخب السياسية ورجال الأعمال الذين يمولون انتخاباتهم غير المباشرة. ونتيجة لذلك، يكون البرلمانيون مسؤولين أمام من أسهموا في وصولهم إلى مناصبهم، لا أمام الجمهور أو المجتمع المدني. رابعاً، يُنظر على نطاق واسع إلى القضاء بوصفه فاسداً وخاضعاً لسيطرة السلطة التنفيذية، في حين لا يتمتع جهاز التدقيق العام بسلطات تُذكر. كما لا توجد لجان مستقلة موثوقة يستطيع المجتمع المدني التعاون معها لتعزيز المساءلة

لهذه الأسباب، لا تنطبق المفاهيم الغربية للمجتمع المدني والمساءلة الاجتماعية بصورة مباشرة على الحالة الصومالية. فبدلاً من ذلك، تتشكل المسألة بفعل شيوخ العشائر، والنخب السياسية، وشبكات المحسوبية التي تحدد سبل الوصول إلى سدة الحكم

أبرز النتائج

1. خلصت الدراسة إلى أن الأدبيات التي تركز على المجتمع المدني الصومالي، إلى جانب عدد قليل من المشاركين، قد أطّرت هذا المجتمع باستخدام مصطلحات متعددة – مثل منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة غير الحكومية – والتي غالبًا ما تُستخدم كمترادفات. في المقابل، حظيت المنظمات المجتمعية والجمعيات المهنية، كروابط الأطباء والمحامين والمعلمين، باهتمام أقل. في حين لا تزال الهياكل التقليدية، كالجماعات الإسلامية وشيوخ العشائر، تُشكل الركيزة الأصلية للمجتمع المدني في الصومال.
2. تتفاوت أهداف منظمات المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني الحديثة ذات القاعدة الحضرية تهدف إلى تنفيذ مشاريع المنظمات غير الحكومية الدولية على أرض الواقع؛ وتشمل هذه المشاريع الإغاثية الإنسانية، وحل النزاعات، وبناء السلام، والخدمات الاجتماعية، وأنشطة أخرى تعكس سياق الصومال المتأثر بالنزاعات. وبعض منظمات المجتمع المدني ذات توجه ربحي أو تُستخدم كمنصات للتوظيف. أما الجمعيات والروابط المهنية فتتميل إلى السعي لتحقيق أهداف قطاعية محددة، في حين تفتقر المنظمات المجتمعية الأقل رسمية في كثير من الأحيان إلى أهداف وتوجهات واضحة.
3. تتباين ممارسات الحوكمة داخل منظمات المجتمع المدني، إذ تتراوح بين قيادات فردية متلاعبة وهياكل منفتحة واستشارية نسبيًا، مع وجود تأثير عشائري غير مباشر في بعض الحالات. أما النظام الفيدرالي فتختلف الآراء حوله: فبينما يرى البعض أنه يُفَتّت الهوية الصومالية والمجتمع المدني، يرى آخرون أنه يُمكن الولايات الطرفية وبتنسيق تقديم الخدمات على المستوى المحلي.
4. لا يزال تأثير المجتمع المدني على السياسات الحكومية محدودًا للغاية. وتكاد آليات المساءلة تنعدم بسبب ضعف الشرعية لدى القيادات العليا لمنظمات المجتمع المدني، وهو ما يعود إلى التشرذم الداخلي لهذه المنظمات، وضعف الحوكمة، واختلال أداء مؤسسات الدولة. كما أن التعاون بين منظمات المجتمع المدني محدودٌ أيضًا بسبب النظام الفيدرالي، وديناميات العشائر، وسوء الحوكمة، والتنافس على الموارد الشحيحة.
5. يظهر التعاون المتقطع خلال المشروعات المنفذة ضمن ائتلافات، أو التفاعل مع الجهات المانحة، أو المشاركة في المؤتمرات، وكذلك أثناء الأزمات كالفيضانات والجفاف، حيث تجتمع مجموعات مختلفة من منظمات المجتمع المدني لمساعدة المتضررين من هذه الكوارث.
6. تعمل جماعات المجتمع المدني التقليدية في ظل القانون العرفي أو الشريعة الإسلامية، بينما تفتقر منظمات المجتمع المدني الحديثة إلى إطار قانوني يحدد أدوارها وجميعها.
7. وأخيرًا، فإن مشاركة النساء والشباب في منظمات المجتمع المدني ضعيفة، رغم أن هذا القطاع يتيح لكلتا الفئتين فرصًا لتأسيس منظمات مستقلة خاصة بهما لمواجهة التهميش الثقافي والجيلي، ولإطلاق أنشطتهما الخاصة التي تستجيب لاحتياجاتهما في الوقت نفسه.

١. مقدمة

يمكن ربط جذور المجتمع المدني الصومالي الحديث بنضال الاستقلال، وتُعدّ رابطة الشباب الصومالي غالبًا واحدة من أوائل حركات المجتمع المدني الحديثة المنظمة في الصومال. وقد واصل المجتمع المدني نموه خلال فترة الحكم الديمقراطي المدني (١٩٦٠-١٩٦٩)، إلا أن منظماته ومنصاته فُككت بالكامل في ظل النظام الاشتراكي، وظلت غائبة حتى انهيار الحكومة المركزية الصومالية عام ١٩٩١. ومع سقوط النظام، عاد المجتمع المدني ليملاً الفراغ الناتج عن غياب السلطة المركزية، ساعيًا لتلبية الاحتياجات المجتمعية الملحة التي فرضتها الحرب الأهلية؛ إذ تمحورت أهدافه الرئيسية حول الاستجابة للآزمات الإنسانية، وتخفيف حدة النزاعات المسلحة، وتعزيز السلام والتماسك الاجتماعي، وتيسير عمليات المصالحة. وقد تركت هذه الأهداف المبكرة بصمةً راسخةً في توجهات المجتمع المدني الصومالي وهويته وأنشطته، وما زالت تشكل ملامح عمل منظماته حتى اليوم. ونتيجة لذلك، ظل المجتمع المدني الصومالي، منذ مؤتمر عرتا عام ٢٠٠٠، يكافح لتجاوز تركيزه الأولي على العمل الإنساني وبناء السلام، سعيًا لتكييف أهدافه بما يواكب المتطلبات المتغيرة لبناء الدولة

١,١. إشكالية البحث

لا تزال الدراسات المتعلقة بالمجتمع المدني الصومالي شحيحة، ولا سيما تلك التي تتناول حراكه انطلاقاً من منظور المواطن الصومالي نفسه. كما يغيب عن هذا المجال البحثي أي تحليل معمق يرصد التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر في فاعلية المجتمع المدني الصومالي وتطوره. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة المعرفية عبر مقارنة أكثر عمقاً لهذا الحراك

١,٢. أهداف البحث

يسعى هذا البحث بشكل عام إلى دراسة ديناميات المجتمع المدني الصومالي، والعوامل المؤثرة في تطوره، ودوره في تعزيز الحوكمة العامة ومساءلة الحكومة في سياق ما بعد النزاع. ويهدف تحديداً إلى ما يلي:

١. تحليل ديناميات المجتمع المدني الصومالي، بما في ذلك نشأته وأهدافه وهياكل حوكمته الداخلية والتحديات التي يواجهها.
٢. دراسة آثار النظام الفيدرالي والمحاسبة العشائرية ٤,٥، الإيجابية منها والسلبية، على تطور المجتمع المدني وعمله.
٣. استكشاف دور المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتعزيز مساءلة الحكومة.
٤. تقييم مشاركة النساء والشباب في المجتمع المدني، مع تسليط الضوء على التحديات التي يواجهونها والفرص المتاحة لهم.

١,٣. أسئلة البحث

١. ما العوامل التي أثرت في تشكيل المجتمع المدني الصومالي وحراكه؟
٢. ما الآثار الإيجابية والسلبية للنظام الفيدرالي والمحاسبة العشائرية ٤,٥ على تطور المجتمع المدني الصومالي ودينامياته؟
٣. كيف يُسهم المجتمع المدني في تحسين السياسات العامة ومساءلة الحكومة؟
٤. ما دور النساء والشباب في المجتمع المدني الصومالي، وما التحديات التي قد تُؤثر على مشاركتهما؟

١,٤. حدود البحث

جُمعت البيانات النوعية لهذه الدراسة من بيدوا وغروي ومقديشو فقط. بالإضافة إلى ذلك، كان المشاركون في الاستطلاع في الغالب من ذوي التعليم العالي؛ إذ كان ٢٠٧ من أصل ٢١٩ مشاركاً (٩٥٪) من حملة مؤهلات جامعية أو دراسات عليا، مما يشير إلى ارتفاع مستوى إلمامهم بالتكنولوجيا ومعرفتهم نسبياً. وبالتالي، لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة على مدن صومالية أخرى أو على المجتمع الصومالي ككل.

ومع ذلك، فإن دمج مراجعة الأدبيات والمقابلات النوعية وبيانات المسح الكمي وفّر رؤى قيمة حول ديناميات المجتمع المدني الصومالي، ويسهم في تكوين فهم أكثر شمولاً للموضوع.

١,٥. بنية البحث

تتألف الدراسة، إلى جانب الملخص التنفيذي، من ستة أقسام رئيسية. إذ تشكّل المقدمة القسم الأول، وتقدم نبذة مختصرة عن البحث، ومشكلة البحث وأهدافه وأسئلته وأهميته وحدوده. في حين يركز القسم الثاني على مراجعة الأدبيات، وينقسم إلى مبحثين: يستعرض المبحث الأول الأدبيات العامة حول مفهومي المجتمع المدني والمساءلة الاجتماعية، وهي مفاهيم متجذرة في الفكر الغربي، بينما يتناول المبحث الثاني الدراسات التي تركز تحديداً على المجتمع المدني الصومالي، مما يوفر رؤى سياقية من الأعمال البحثية القائمة. أما القسم الثالث فيحدد المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة. ويعرض القسم الرابع النتائج، ويُخصّص القسم الخامس للمناقشة والدلالات، ثم تختتم الدراسة بالقسم السادس الذي يتضمن توصيات السياسات العامة المستمدة من نتائج البحث.

٢. مراجعة الأدبيات

٢.١. مفهوم «المجتمع المدني» وأهدافه

تكمن أهمية المجتمع المدني في المقام الأول في مساهمته الفعالة في تحسين المؤسسات العامة. وقد اكتسب هذا المفهوم زخمًا كبيرًا مع التحولات التي شهدتها أوروبا الشرقية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي لاحقًا، إذ أدت منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في مواجهة الأنظمة الاستبدادية والإسهام في التحول الديمقراطي. واليوم، بات من المسلّم به على نطاق واسع أن المجتمع المدني عنصر أساسي في الحوكمة الرشيدة وبناء الدولة، وفي محاسبة الحكومات، لا سيما عند العمل مع مؤسسات الدولة المكلفة بالإشراف على السلطة التنفيذية

ويرى بعض الباحثين أن أشكالًا شبيهة بالمجتمع المدني وُجدت عبر التاريخ، مؤكدين أن معظم المجتمعات طوّرت التزامات أخلاقية مجتمعية تعكس أصوات شعوبها واحتياجاتها.^١ ويُفترض أن يعمل المجتمع المدني بفاعلية في سياق الديمقراطية،^٢ وأن يحيي المواطنين من ظلم مؤسسات الدولة.^٣

المجتمع المدني في شراكة مع الدولة: تنطلق هذه النظرية من عجز الدولة عن إدارة المجتمع بأكمله بمفردها، فتتفحّ أن تنقل بعض مسؤولياتها ووظائفها إلى المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية.^٤

٢.٢. المساءلة الاجتماعية

تُعَدّ المساءلة إحدى الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة.^٥ وفي سياق العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة، تُعرّف المساءلة بأنها التزام يقع على عاتق المسؤولين في المناصب العامة بتحمّل مسؤولية أفعالهم وأدائهم.^٦

المساءلة الاجتماعية: تُعرّف المساءلة الاجتماعية بأنها العملية التي من خلالها يُحاسب المواطنون، بما في ذلك من خلال منظمات المجتمع المدني، مسؤولي الدولة ومقدمي الخدمات بشكل مباشر أو غير مباشر على أفعالهم، لضمان استجابة المسؤولين لاحتياجات وحقوق الجمهور. وتهدف المساءلة الاجتماعية إلى تعزيز شرعية مؤسسات الدولة وثقة المواطنين واطمئنانهم تجاهها.^٧ وتُمَارَس المساءلة الاجتماعية بطرق مختلفة، تشمل آليات تشاركية مثل مراقبة أداء مؤسسات الدولة، وتحليل الموازنة العامة، وتتبع الإنفاق، ومراقبة تقديم الخدمات، والصحافة الاستقصائية التي تكشف أوجه سوء الإدارة الحكومية.^٨ وتُكَمِّل هذه التدابير التي يقودها المواطنون آليات المساءلة المؤسسية المعتادة لمحاسبة السلطة التنفيذية وتُعزّزها.^٩ وتُعَدّ المساءلة الأفقية آلية للضوابط والتوازنات داخل المؤسسات الحكومية، حيث تقوم الهيئات التشريعية، وأجهزة التدقيق العام، والإجراءات القانونية، والقضاء المستقل، واللجان العامة - وكلها جهات تمثل المواطنين - بمراقبة أداء السلطة التنفيذية وممارساتها.^{١٠} وتُعَدّ المساءلة الأفقية علاقة بين مؤسسات متساوية تقريبًا، تُمثّل فروعًا مختلفة من الحكومة. وذلك على عكس «المساءلة العمودية»، التي تُمثّل علاقةً بين جهات غير متساوية: الحكومة والمواطنين. وفي أغلب الأحيان، يعتمد نجاح المساءلة الاجتماعية على التعاون مع الجهات التي تمثل المواطنين، كالبرلمان والقضاء واللجان المستقلة.^{١١}

1 Farhad Khosrokhavar, The Civil Sphere and Arab Spring, in Solidarity, Justice, and Incorporation: Thinking Through the Civil Sphere, eds. Peter Kivisto and Giuseppe Sciortino (Oxford University Press, 2015), pp. 142–171.

2 Roopinder Oberoi, Jamie P. Halsall and Michael Snowden, Introduction: Global Civil Society, in *Contestations in Global Civil Society*, 2022, ed. Oberoi, J. P. Halsall, & M. Snowden (Emerald Group Publishing Ltd 2022), pp.1–11, <https://doi.org/10.1108/978-1-80043-700-520221003>

3 Simone Chambers and Jeffrey Kopstein, Civil Society and the State, Chapter 20, in Oxford Handbook of Political Theory, ed. John S. Dryzek, Bonnie Honig, and Anne Phillips (Oxford University Press, 2006), p.368.

4 Chambers and Kopstein, “Civil Society and the State,” p.374.

5 Anna Luhrmann, Kyle L. Marquardt, and Valeriya Mechkova, “Constraining Governments: New Indices of Vertical, Horizontal, and Diagonal Accountability” (Cambridge University Press, 2020), <https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/constraining-governments-new-indices-of-vertical-horizontal-and-diagonal-accountability/7C790A7E00B4279C60BB8F4CD8A6DEC5>.

6 Carmen Malena and Reiner Forster Janmejaj Singh, “Social Accountability: An Introduction to the Concept and Emerging Practice” World Bank, paper No. 76, December 2004. Also see: Anna Luhrmann, Kyle L. Marquardt, and Valeriya Mechkova, “Constraining Governments: New Indices of Vertical, Horizontal, and Diagonal Accountability” Cambridge University Press, 2020, <https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/constraining-governments-new-indices-of-vertical-horizontal-and-diagonal-accountability/7C790A7E00B4279C60BB8F4CD8A6DEC5>; and UNDP, “Chapter 1: Social Accountability” 2012, https://www.undp.org/sites/g/files/zskgk326/files/migration/arabstates/Chapter1_Social_accountability_changing_region_Report_English_Gov_Week_Cairo_March_14.pdf.

7 UNDP, “Chapter 1: Social Accountability” (2012), accessed at: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgk326/files/migration/arabstates/Chapter1_Social_accountability_changing_region_Report_English_Gov_Week_Cairo_March_14.pdf.

8 UNDP, “Chapter 1: Social Accountability.”

9 Malena and Singh, “Social Accountability.”

10 UNDP, “Chapter 1: Social Accountability.”

11 Luhrmann, Kyle L. Marquardt, and Valeriya Mechkova, “Constraining Governments.”

12 Luhrmann, Kyle L. Marquardt, and Valeriya Mechkova, “Constraining Governments.”

وفي سياقات كالصومال، حيث تكون مؤسسات المساءلة الأفقية ضعيفة أو محل نزاع أو تفتقر إلى الشرعية العامة، فإن آليات المساءلة الاجتماعية محدودة التأثير. لأنَّ ضغط المجتمع المدني لا يجد قناةً مؤسسية موثوقة يُمكن من خلالها تحويله إلى إجراءات تنفيذية أو إصلاحات. وكما ذكر سابقاً، ولمساءلة المسؤولين العموميين بفاعلية، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني العمل مع آليات المساءلة الأفقية.¹³

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد التزام رسمي على السلطة التنفيذية والمسؤولين العموميين، كالوزراء، بالخضوع للمساءلة المباشرة من قبل المجتمع المدني. بدلاً من ذلك، تخضع السلطة التنفيذية والموظفون العموميون وغيرهم من المسؤولين العموميين للمساءلة أمام البرلمان في المقام الأول، وتدعم هذه المساءلة آليات قانونية ومؤسسات حكومية أخرى، مثل أجهزة التدقيق العام واللجان المستقلة.¹⁴ ويفترض هذا الترتيب المؤسسي وجود هيئات حكومية فعّالة ومستقلة قادرة على ممارسة الرقابة، وهو افتراض لا ينطبق على السياق السياسي الحالي في الصومال

آليات المساءلة الاجتماعية: تشمل آليات المساءلة الاجتماعية المختلفة إجراء انتخابات فعلية لاختيار الهيئات التشريعية، والتي تُعدّ شكلاً رئيسياً من أشكال المساءلة الاجتماعية في المجتمعات الديمقراطية.¹⁵ وفي غياب الانتخابات، يكون مستوى المساءلة الاجتماعية منخفضاً.¹⁶ إلا أن الانتخابات لا تُسهّل المساءلة المستمرة بين الدورات الانتخابية. لهذا السبب، وإلى جانب التصويت، تُعدّ المساءلة الاجتماعية عملية مستمرة يُمكن من خلالها للمواطنين والمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة محاسبة المسؤولين العموميين بالشراكة مع هيئات المساءلة المؤسسية المعتادة

إلى جانب الانتخابات، تشمل آليات المساءلة الاجتماعية المظاهرات العامة، والاحتجاجات، والحوار بين المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين، والمناصرة، والصحافة الاستقصائية. كما تشمل هذه الآليات المشاركة في صنع السياسات العامة، وإشراك المواطنين في اللجان العامة، والمجالس الاستشارية للمواطنين. وبالتالي، تهدف آليات المساءلة الاجتماعية إلى تعزيز آليات المساءلة المؤسسية المعتادة.¹⁷

المساءلة الاجتماعية والحوكمة: تُظهر نتائج الأبحاث أن المساءلة الاجتماعية تُفضي إلى تحسين الحوكمة العامة، وإلى تقديم خدمات عامة تسترشد بتصميم سياسات مستنيرة. ومع ذلك، تتحسن فاعلية واستدامة آليات المساءلة الاجتماعية عندما تُصبح مؤسسية، وعندما تكون آليات المساءلة الداخلية للدولة أكثر شفافية وانفتاحاً على المشاركة المدنية.¹⁸ فعندما تمتلك الدولة القدرة على توفير بيئة ديمقراطية مقرونة بإنفاذ سيادة القانون، يُمكنها حينها وضع قواعد واضحة وهيئة بيئة مناسبة للمشاركة المدنية.¹⁹ ومن المفهوم أن المساءلة الاجتماعية لا تُحدث تغييراً يُذكر ولا تجدي نفعاً في حال انهيار مؤسسات الدولة — كما هو الحال في الصومال — أو اختلال وظائفها.²⁰ لذا، يُؤكد الخبراء أن وجود مؤسسات عامة فاعلة، وشكل من أشكال التفاعل الفعال بين المجتمع المدني والدولة، شرطٌ أساسي للمساءلة الاجتماعية.²¹

٢.٣. تطور المجتمع المدني الصومالي ودينامياته

بعد انهيار النظام العسكري عام ١٩٩١، ظل الصومال دون حكومة مركزية فاعلة حتى عام ٢٠٠٠، مسجلاً بذلك أطول فترة انهيار كامل للدولة في حقبة ما بعد الاستعمار. وقد فرض هذا الوضع غير المسبوق تحديات جسيمة على المجتمع المدني الصومالي، الذي اضطر إلى العمل في غياب هياكل دولة رسمية أو فعّالة.²²

13 Malena and Singh, "Social Accountability."

14 UNDP, "Chapter 1: Social Accountability" (2012), accessed at: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/Chapter1_Social_accountability_changing_region_Report_English_Gov_Week_Cairo_March_14.pdf.

15 UNDP, "Chapter 1: Social Accountability" (2012), accessed at: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/Chapter1_Social_accountability_changing_region_Report_English_Gov_Week_Cairo_March_14.pdf.

16 Luhmann, Marquardt, and Mechkova, "Constraining Governments."

17 UNDP, "Chapter 1: Social Accountability" and also Malena, and Singh, "Social Accountability."

18 Malena and Singh, "Social Accountability."

19 John Ackerman, "Human Rights and Social Accountability," World Bank, (2005), <https://documents1.worldbank.org/curated/en/250451468048914790/pdf/330110HR0and0SAc0paper0in0SDV0format.pdf>. See also World Bank, "The Role of Civic Engagement and Social Accountability in the Governance Equation," World Bank, Note No. 75 (2003).

20 Malena, and Singh, "Social Accountability," and also Ackerman, "Human Rights."

21 Ackerman, "Human Rights," p. 14; see also Malena and Singh, "Social Accountability."

22 Ken Menkhaus with Hassan Sheikh, Shane Quinn, and Ibrahim Farah, "Somalia: Civil Society in a Collapsed State," in *Civil Society & Statebuilding: A Critical Assessment*, ed. Thania Paffenholz, (published in the United States of America in 2010 by Lynne Rienner Publishers, 2010) pp.321–350.

٢,٤. خلفية المجتمع المدني الصومالي

ظهر مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث في الصومال بعد انهيار النظام العسكري. ومع ذلك، وكما هو الحال في المجتمعات الأخرى، كان للصوماليين مجتمعهم المدني الخاص الذي يعكس سياقهم الثقافي. وأبرز نوعين من المؤسسات الاجتماعية الصومالية المذكورة في الأدبيات هما المؤسسات الإسلامية والمؤسسات العشائرية. وتندرج المؤسسات الإسلامية بوضوح ضمن التعريفات المتعارف عليها للمجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، لعبت الطرق الصوفية التقليدية والفقهاء تاريخيًا دورًا محوريًا في الحياة المدنية، حيث اضطلعوا بدور المعلمين والوسطاء والمحكمين وقادة المجتمع. وبالمثل، تُعد المنظمات غير الحكومية الإسلامية الحديثة جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المدني الصومالي.^{٢٣}

إضافة إلى هاتين المؤسستين الاجتماعيتين الرئيسيتين، كان ولا يزال هناك شعراء يؤدون أدوارًا حاسمة في حشد الجمهور وتأييد القصائد وإنشادها، مما يساهم في رفع مستوى الوعي العام وتشكيل الفكر الاجتماعي. ومؤخرًا، عبّرت بعض أشكال الأدب الصومالي الحضري، كالأغاني والمسرح، عن مشاعر المجتمع الصومالي وتطلعاته. ولا تزال هذه الثقافة المدنية الصومالية، المتأثرة بالإسلام وبقوة الشعر، فعالة حتى اليوم.^{٢٤}

٢,٥. فهم مفهوم المجتمع المدني الصومالي الحديث

كما هو الحال في أي مكان آخر في العالم، يُعدّ تعريف «المجتمع المدني» في الصومال موضع جدل. فعلى سبيل المثال، أجرت دراسة معنية بالمجتمع المدني الصومالي مقابلات مع بعض الصوماليين الذين وصفوا جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية بأنها مجتمع مدني. ويشمل مفهوم الجهات الفاعلة غير الحكومية جميع الفئات الاجتماعية تقريبًا خارج المؤسسات الحكومية، بما فيها منظمات المجتمع المدني كالتنقيات والجمعيات؛ ومنها على سبيل المثال الاتحادات الطلابية، وتنقيات الصحفيين، ومراكز التدريب، ومراكز الأبحاث، واتحادات الفلاحين، وجمعيات الأطباء والمحامين.^{٢٥} وتتمتع هذه المجموعات غير الرسمية بجذور عميقة في المجتمعات المحلية، وتستطيع بسهولة حشد مجتمعاتها المحلية.^{٢٦} إلا أنها تفتقر إلى رؤية واضحة، وهيكل تنظيمي، وموارد، ومهارات تنظيمية، والقدرة على تحليل الاحتياجات المحلية والمناصرة بشأنها.^{٢٧}

وعقب انهيار الحكومة المركزية عام ١٩٩١، برزت منظمات المجتمع المدني الصومالية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية الإسلامية والجمعيات الخيرية. وقد سعت هذه المنظمات إلى سدّ الفراغ الناتج عن غياب الدولة، وطوّرت قدراتٍ معقولةً في تقديم الخدمات.^{٢٨} واعتمدت في المقام الأول على التمويل والدعم من الدول الإسلامية والمنظمات الإسلامية الدولية.^{٢٩} علاوة على ذلك، كان تفاعل المنظمات الإسلامية غير الحكومية مع الحكومة الصومالية محدودًا للغاية، مع جهود ضئيلة للتأثير على السياسات العامة، إذ عملت هذه المنظمات غالبًا بشكل منفصل ومستقل عن المنظمات الأخرى أو عن الحكومة.^{٣٠}

وفيما يتعلّق بالديناميات الاجتماعية والتكوين، أظهرت المنظمات غير الحكومية التي تديرها جماعات إسلامية أو تقودها نساء، إلى حد ما، قدرة على تجاوز الانقسامات العشائرية، إذ شكّلت جسور تواصل بين مختلف العشائر والفئات الاجتماعية. في المقابل، واجهت معظم المنظمات غير الحكومية الأخرى صعوبة في تجاوز الانقسامات العشائرية أو الإقليمية.^{٣١} أما بالنسبة للتمويل، فلا تزال منظمات المجتمع المدني الصومالية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، تعتمد أساسًا على المشاريع، ويستمر العديد منها في مواجهة صعوبات في بناء ثقافة مؤسسية طويلة الأمد وأسس تنظيمية مستدامة.^{٣٢} ويلعب شبوخ العشائر التقليديون أدوارًا محورية في المجتمع الصومالي. ومع ذلك، فإن مسألة انتمائهم إلى المجتمع المدني محل جدل. ويشير تقرير عن المجتمع المدني الصومالي إلى أنه لا يمكن اعتبار شبوخ العشائر التقليديين جزءًا من المجتمع المدني لارتباطهم الوثيق بالبنية العشائرية.^{٣٣}

23 Menkhaus, Sheikh, Quinn, and Farah, "Somalia: Civil Society in a Collapsed State."

24 Abdulkadir Osman Farah, "The Politics of Civil Society and Language" in *Taxanaha Darsidda Afka iyo Suugaanta Soomaalida Somali Language and Literature Studies series*. 1, vol. 1, AGA- ed. Akadeemiya Goboleedka Af Soomaaliga (Djibouti, 2015), pp. 166–182.

25 The EU Somalia Unit and DfID, *Strengthening Civil Society in Somalia: Developing a Comprehensive Strategy*, Final report, March, 2012.

26 Menkhaus, Sheikh, Quinn, and Farah, "Somalia: Civil Society in a Collapsed State," p.326.

27 Nur, "The Role of Civil Society on State Building in Somalia."

28 The EU Somalia Unit and DfID, "Strengthening Civil Society in Somalia."

29 Feysal Osman, "The Role of Civil Society in Somalia's Reconstruction: Achievements, Challenges and Opportunities," Saferworld, accessed at: <https://www.saferworld-global.org/resources/news-and-analysis/post/775-the-role-of-civil-society-in-somaliaas-reconstruction-achievements-challenges-and-opportunities>.

30 The EU Somalia Unit and DfID, *Strengthening Civil Society in Somalia: Developing a Comprehensive Strategy*, Final report, March 2012.

31 Menkhaus, Sheikh, Quinn, and Farah, "Somalia: Civil Society in a Collapsed State." See also The EU Somalia Unit and DfID, "Strengthening Civil Society in Somalia," and Abdiwahid Ali Ahmed, "The Role of Civil Society in Peace Building in Somalia" (Master diss., Istanbul Commerce University, 2020).

32 Menkhaus, Sheikh, Quinn, and Farah, "Somalia: Civil Society in a Collapsed State."

33 The EU Somalia Unit and DfID, "Strengthening Civil Society in Somalia."

34 The EU Somalia Unit and DfID, "Strengthening Civil Society in Somalia."

ومع ذلك، يُسهم شيوخ العشائر بفاعلية في الحفاظ على تماسك العشائر وهويتها، وفي إدارة المجتمعات من خلال القانون العرفي التقليدي (Xeer) خلال غياب الدولة، وفي حل النزاعات العشائرية والوساطة فيها.³⁵ ونتيجة لذلك، يُعد شيوخ العشائر التقليديون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني الصومالي، كما يتضح من دورهم المدني في المجتمع.³⁶ ولأغراض هذه الدراسة، يُدرج وجهاء العشائر التقليديون من الناحية التحليلية ضمن مشهد المجتمع المدني نظراً لوظائفهم المدنية والحوكومية، دون أن يعني ذلك استيفاءهم للمعايير الناعمة لمنظمات المجتمع المدني الحديثة

٢,٦. من حقبة ما قبل الاستعمار إلى الحقبة الاستعمارية

قبل الحقبة الاستعمارية، حافظ الزعماء الدينيون وشيوخ العشائر على هياكل تشبه أشكالا منظمة من المجتمع المدني، تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية والقانون العرفي (Xeer) على التوالي. وقد خدموا مجتمعاتهم تطوعاً، مما أكسبهم احتراماً وشرعيةً واسعتين. إلا أنه خلال الحكم الاستعماري، بدأ بعض شيوخ العشائر بتلقي مدفوعات من السلطات الاستعمارية. وقد قوّضت هذه الممارسة مكانتهم الاجتماعية وأثارت الشكوك داخل مجتمعاتهم.³⁷ في المقابل، سعت القوى الاستعمارية إلى قمع أنشطة الجمعيات المهنية الناشئة في المدن والتي بدت تحمل مشاعر مناهضة للاستعمار.³⁸ إلا أن هذه الاستراتيجية أدت بنتائج عكسية، إذ حَقَرَت فئات اجتماعية مختلفة، لا سيما بقيادة علماء الدين، على تنظيم حركات مقاومة. وأصبحت مراكز التعليم الإسلامي والمساجد مراكز محورية للتعبئة المناهضة للاستعمار. وتحوّلت بعض هذه الحركات، مثل الدراويش بقيادة السيد محمد عبد الله حسن وعشيرة بيمال، في نهاية المطاف إلى مقاومة مسلحة ضد الهيمنة الاستعمارية.³⁹ ومع ذلك، تبنّت القوى الاستعمارية سياسة «فرّق تسد»، مما أضعف قدرة المجتمع المدني الصومالي، التقليدي منه والناشئ، على مواجهة المشروع الاستعماري بشكل جماعي. وتاريخياً، كانت النساء والشباب والشعراء من بين الفئات الاجتماعية النشطة والفعالة التي أدّت دوراً حاسماً خلال النضال من أجل الاستقلال.⁴⁰

٢,٧. المجتمع المدني خلال الحكم الديمقراطي المدني ١٩٦٠-١٩٦٩

على الرغم من محدودية المعلومات المتوفرة عن تلك الفترة، فقد وُجدت بعض أشكال المجتمع المدني خلال الحكم الديمقراطي المدني الذي سبق النظام العسكري بقيادة الجنرال بري، والذي أطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً. بدأت بذور المجتمع المدني الصومالي الحديث، التي انطلقت من المدن، بالظهور من خلال حياة ثقافية نابضة، ونقاشات سياسية، وحوارات اجتماعية في الأماكن العامة، ونوادي الشباب، والتجمعات، والمطاعم في مقديشو وغيرها من المدن الرئيسية. لعب المسرح الوطني، الذي شيده مهندسون صينيون في ستينيات القرن الماضي، دوراً هاماً في تحديث الفنون والآداب الصومالية في العاصمة. أضاف المسرح بُعداً حضرياً للثقافة الشعبية، وشكّل منصة لعرض مسرحيات تناولت قضايا سياسية واجتماعية ملحة، مثل مسرحية «شليل ناجود» (النمر بين النساء). في ذلك الوقت، وُصفت مقديشو بأنها واحدة من أكثر المراكز الثقافية حيوية في أفريقيا جنوب الصحراء. وقد أثرى هذا الازدهار الفني الخيال العام ومكّن المجتمع المدني من صياغة الأفكار والآراء والتعبير عنها، مما ساهم، بطريقة أو بأخرى، في المراحل المبكرة لبناء دولة ديمقراطية.⁴¹ إلى جانب أنشطة المجتمع المدني، كانت هناك ضوابط وتوازنات داخل مؤسسات الدولة أثناء حكومات الحقبة المدنية الديمقراطية. كان للبلاد برلمان منتخب تخضع له الحكومة. كما كان القضاء مستقلاً. إضافةً إلى ذلك، كانت هناك مجموعة نشطة وفعالة من الصحف، من بينها صحيفة «دلكا» ليوسف دُحُل، التي «كانت تُعتبر نموذجاً للصحافة الحرة في أفريقيا جنوب الصحراء».⁴² وكانت هذه الصحف تُنشر بثلاث لغات -العربية والإنجليزية والإيطالية- وساهمت في رصد سياسات الحكومة. ولم تكن الكتابة الرسمية للغة الصومالية قد اعتُمدت آنذاك. وكانت بعض هذه الصحف يومية، أو أسبوعية، أو شهرية.⁴³

٢,٨. المجتمع المدني خلال النظام الاشتراكي ١٩٦٩-١٩٩١

علّق النظام العسكري العمل بالدستور، وحلّ البرلمان والأحزاب السياسية، وألغى جميع أشكال الديمقراطية، متبنياً نموذج الاشتراكية العلمية (cilmeyysan hantiwadaag)

35 Ahmed Osman Nur, "The Role of Civil Society on State Building in Somalia, Scientific Research, an Academic Publisher," 2024, accessed at: <https://www.scirp.org/journal/paperinformation?paperid=138545>; also The EU Somalia Unit and DFID, "Strengthening Civil Society in Somalia."

36 Menkhaus, Sheikh, Quinn, and Farah, "Somalia: Civil Society in a Collapsed State."

37 Oxfam Netherlands, "Mapping Somali Civil Society" n(o)vib, Oxfam Netherlands, ISBN 99669746-3-6.

38 SIDRA Institute, "The Enabling and Disabling Environment for CSO Operations in Somalia: A Case for Garowe and Galkacyo" (July 2019), p.2. Accessed https://sidrainstitute.org/wp-content/uploads/2020/05/SIDRA_CS_O-Study-Report_2019.pdf; also check: Oxfam Netherlands, "Mapping Somali Civil Society" n(o)vib, Oxfam Netherlands, ISBN 99669746-3-6, p.11.

39 Oxfam Netherlands, "Mapping Somali Civil Society" n(o)vib, Oxfam Netherlands, ISBN 99669746-3-6, p.11.

40 Abdulkadir Osman Farah, "The Politics of Civil Society and Language."

41 Maxamed Rashiid Sheikh Hassan, "The Collapse of the Civil Society and the New Somali Order," The European Association of Somali Studies, and Centre of African Studies, and Department of African Languages and Culture, First Conference, 23rd-25th September 1993, SOAS, University of London.

42 David D. Laitin and Said S. Samatar, Somalia: Nation in Search of a State (Nations of Contemporary Africa, 1987), p. 154.

43 Hassan, "The Collapse of the Civil Society and the New Somali Order," p.5.

وبالمثل، حظر النظام العسكري جميع أشكال منظمات المجتمع المدني المستقلة التي كانت تعمل في ظل النظام الديمقراطي.⁴⁴ وبدلاً من ذلك، أنشأ النظام العسكري جمعيات خاضعة لسيطرة الدولة، من بينها الجمعيات التعاونية (Iskaashatooyin)؛ وكانت هذه الجمعيات مرتبطة مباشرة بالنظام العسكري الاشتراكي وتُدار من قبله. ولا يمكن اعتبار هذه الجمعيات منظمات مجتمع مدني حقيقية. وفي الواقع، عندما انهار النظام عام ١٩٩١، تفككت هذه الجمعيات التي أنشأتها الدولة أيضاً لأنها كانت جزءاً منه. وفي الوقت نفسه، سُجن الأفراد ذوو التوجه المدني، بمن فيهم المثقفون والناشطون، أو فروا من البلاد.⁴⁵

خلال النظام العسكري الاشتراكي، عملت بعض جماعات المجتمع المدني غير الرسمية سرّاً، وغالباً ما كانت تنظّم على أسس تقليدية أو عشائرية أو دينية. وفي أعقاب انهيار النظام العسكري، وخلال فترة غياب الدولة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠، تحولت العديد من هذه الجماعات غير الرسمية، وخاصة الدينية منها، إلى منظمات مجتمع مدني رسمية أو شبه رسمية.⁴⁶

٢,٩. شكل المجتمع المدني منذ عام ١٩٩١ وما بعده

منذ عام ١٩٩١ وحتى اليوم، لعب المجتمع الدولي دوراً محورياً في تشكيل وإعادة تشكيل العديد من منظمات المجتمع المدني في المدن، من خلال الشراكة معها بوصفها جهات منفذة للمساعدات الإنسانية وجهود الإغاثة ومبادرات التنمية المحلية.⁴⁷ احتاجت المنظمات الدولية إلى شركاء محليين لتنفيذ مشاريعها على أرض الواقع، مما أدى إلى ظهور العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية التي تفتقر إلى هياكل حوكمة مناسبة. وقد توقفت معظم هذه المنظمات المحلية عن العمل، أو ظلت قائمة على الورق من دون وجود فعلي، بمجرد انتهاء المشاريع الممولة من الجهات المانحة.⁴⁸

ومن بين منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، التي تمكنت من الاستمرار، ازدهرت المنظمات التي تقودها النساء بشكل خاص، واستفادت من التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية.⁴⁹ غير أن بعض التقارير المحلية ترى أن جماعات النساء الصوماليات «مهمشة إلى حد كبير في دوائر صنع القرار العليا». وفي الآونة الأخيرة، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة مجموعات نسائية معنية بالنازحين داخلياً على إنشاء أنشطة متنوعة مدرة للدخل في أربعة مواقع مستهدفة: غروي، وبيدوا، وكسمايو، ودولو. واستفادت من هذا النشاط ستون امرأة ينتمين إلى اثنتي عشرة لجنة من لجان الحماية المجتمعية. وقد عززت هذه الأنشطة اعتماد النساء على أنفسهن اقتصادياً، ومكّنتهن من حماية أنفسهن من مخاطر مثل «العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمخاطر المرتبطة بالتزويج وتغيّر المناخ».⁵⁰

على الرغم من الدور البارز والواضح الذي لعبه المجتمع المدني في مؤتمر عرتا للمصالحة عام ٢٠٠٠، فإن تأثيره في عملية بناء الدولة الصومالية اللاحقة تراجع بشكل ملحوظ. ويعزى هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى اعتماد صيغة المحاصصة العشائرية، التي حدّت من مساحة مشاركة الفاعلين من المجتمع المدني في العمليات السياسية الرسمية. في المقابل، تعزز دور شيوخ العشائر التقليديين وقطاع الأعمال منذ مؤتمر عرتا. فعلى عكس منظمات المجتمع المدني، يتمتع شيوخ العشائر التقليديون ونخب الأعمال بنفوذ كبير في السياسة الصومالية. ويمثل قطاع الأعمال، على وجه الخصوص، إحدى أقوى الفئات الاجتماعية في البلاد، إذ غالباً ما تُنظّم أنشطته وفق أسس عشائرية وإقليمية وأيدولوجية، ما يمكنه من ممارسة سيطرة كبيرة على المشهدين السياسي والاقتصادي.⁵¹

ومن القضايا الجوهرية الأخرى أن عملية بناء الدولة في الصومال اتبعت في المقام الأول نهجاً من أعلى إلى أسفل، بدلاً من نهج من القاعدة إلى القمة. ونتيجة لذلك، لا تزال الحوكمة المحلية ضعيفة أو غائبة تماماً في العديد من البلديات والمقاطعات، الأمر الذي أعاق النمو والتطور الطبيعي لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الشعبي.⁵²

٢,١٠. المجتمع المدني الصومالي: الثقافة التنظيمية والمساءلة

تُدار كثير من منظمات المجتمع المدني الصومالية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، من قبل أفراد يبدو أنهم يمتلكونها.

44 Hassan, "The Collapse of the Civil Society and the New Somali Order" p.5.

45 Laitin and Samatar, *Somalia: Nation in Search of a State*, Also see Farah, "The Politics of Civil Society and Language." Also see: The EU Somalia Unit and DfID, "Strengthening Civil Society in Somalia."

46 Farah, "The Politics of Civil Society and Language."

47 Farah, "The Politics of Civil Society and Language." See also Feysal Osman, "The Role of Civil Society in Somalia's Reconstruction: Achievements, Challenges and Opportunities," *Saferworld*, June 14, 2018, <https://www.saferworld-global.org/resources/news-and-analysis/post/775-the-role-of-civil-society-in-somaliaas-reconstruction-achievements-challenges-and-opportunities>.

48 Abdiwahid Ali Ahmed, "The Role of Civil Society in Peace Building in Somalia."

49 Farah, "The Politics of Civil Society and Language."

50 Osman, "The Role of Civil Society in Somalia's Reconstruction: Achievements, Challenges and Opportunities."

51 IOM Somalia, *From Strength to Strength: The Women-Led Initiatives Transforming Lives in Somalia*. Accessed: <https://somalia.iom.int/stories/strength-strength-women-led-initiatives-transforming-lives-somalia#:~:text=One%20of%20the%20project's%20most,Photo:%20IOM%20Somalia/2024>

52 Farah, "The Politics of Civil Society and Language."

53 The EU Somalia Unit and DfID, "Strengthening Civil Society in Somalia."

ونتيجةً لذلك، غالبًا ما يعمل هؤلاء القادة بشفافية ومساءلة محدودتين، لا أمام أعضاء المنظمة فحسب، بل أمام عامة الشعب الصومالي أيضًا. وبدلاً من ذلك، تخضع هذه المنظمات في المقام الأول للمساءلة أمام ممولها من المنظمات غير الحكومية الدولية.⁵⁴ وهذا النقص في المساءلة، سواء أمام أعضائها أو أمام المواطنين الصوماليين عمومًا، يُقوّض مصداقية منظمات المجتمع المدني بوصفها منصات شاملة تُمثل مصالح أعضائها والمجتمع ككل. إذ يُنظر إلى هذه المنظمات على أنها لا تمثل سوى مصالح فردية. وبما أنها تُعتبر أدوات لتحقيق مكاسب شخصية بدلاً من كونها آليات للعمل الجماعي، فنادرًا ما يُنظر إليها بوصفها محركات للتغيير الاجتماعي، وجهات مؤثرة في السياسات العامة، ومناصرة للصالح العام.⁵⁵ وقد خلصت دراسة عن المجتمع المدني الصومالي في سياق انهيار الدولة إلى أن بعض أكثر المنظمات غير الحكومية المحلية فاعليةً اعتمدت بشكل كبير على القيادة الكاريزمية، وهو ما أعاق بناء قدرة مؤسسية مستدامة.⁵⁶ ويُتوقع من منظمات المجتمع المدني الصومالية عمومًا أن تحشد المجتمعات حول مصالح مشتركة، أو أحيانًا حول مصالح خاصة بجماعات بعينها؛ ولا يُتوقع منها الترويج لأجندات خاصة بقادتها. ورغم هذه المخاوف والشكوك المحيطة بمثل هذه المنظمات، تجدر الإشارة إلى أن قلة منها طوّرت تدريجيًا، مع مرور الوقت، قدرًا من القدرات المؤسسية.⁵⁷

ومن جهة أخرى، يُقال إن العديد من المنظمات غير الحكومية الصومالية قد تحولت إلى مصادر للدخل والتوظيف والإيرادات، وغالبًا ما يُشار إليها بما يُعرف بـ«منظمات الجيب» لأنها تعمل على نحو يشبه الكيانات الربحية وتُدار أحيانًا بوصفها مصدرًا شخصيًا للدخل. وهذه الظاهرة ليست بالضرورة خطأ هذه المنظمات، بل هي نتيجة لانتشار الفقر وضعف التنمية، وغياب البدائل المتاحة لكسب العيش وتأمين سبل الرزق والحصول على الخدمات الأساسية. لذا، عند تعريف منظمات المجتمع المدني في الصومال، من الضروري مراعاة السياق المحلي الخاص بدلاً من تطبيق معايير خارجية. ومما يثير قلقًا أكبر ظهور ممارسات مضللة لدى سياسيين وميليشيات وأمرأاء حرب وبعض رجال الأعمال، الذين كثيرًا ما يستخدمون منظمات المجتمع المدني أدوات لتحويل المساعدات الإنسانية والتمويل الأجنبي لتحقيق إثراء شخصي.⁵⁸

٣. المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة المنهجين النوعي والكمي معًا. استُعرضت في البداية الأدبيات ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على الأدبيات التي تتناول المجتمع المدني الصومالي. أما بالنسبة للجانب الميداني، فقد أُجريت مقابلات شبه منظمة مع سبعة من المطلعين الرئيسيين: اثنان من مقديشو، واثنان من بيدوا، وثلاثة من غروي. بالإضافة إلى ذلك، عُقدت ثلاث مناقشات لمجموعات بؤرية، ضمت ١١ مشاركًا من مقديشو، و٩ مشاركين من غروي، و٩ مشاركين من بيدوا. ونُظمت هذه المناقشات في المدن الثلاث خلال الفترة الممتدة بين ٢٠ و٢٩ يوليو/تموز ٢٠٢٥. وبلغ إجمالي عدد المشاركين في المقابلات والمناقشات ٣٦ شخصًا، من بينهم ١٤ امرأة و٢٢ رجلًا. وسُجلت جميع المقابلات، وحُفظت بأمان في مقر معهد هرتيج لدراسة السياسات

قبل إجراء المقابلات ومناقشات المجموعات البؤرية، أُطلع المشاركون على أهداف البحث وطبيعته، وطُلب منهم تقديم موافقة مستنيرة على استخدام مساهماتهم في المنشورات والمنتديات. ووقع جميع المشاركون على نماذج الموافقة. ومع ذلك، لوحظت بعض التحديات، إذ كانت مساهمة بعض المشاركين، ولا سيما النساء، أقل من مساهمة الرجال، كما وصل بعض المشاركين متأخرين أو غادروا قبل انتهاء المناقشات

وأُجريت جميع المقابلات ومناقشات المجموعات البؤرية باللغة الصومالية. راجع الباحث الرئيسي التسجيلات عدة مرات، وفَرَّغ اقتباسات مختارة نصيًا، ودَوَّن ملاحظات تفصيلية لدعم كتابة التقرير. واستُخدم منهج التحليل الموضوعي، حيث برزت الموضوعات في مراحل مختلفة: أثناء المقابلات ومناقشات المجموعات البؤرية، وأثناء مراجعة التسجيلات، وأثناء التفريغ النصي، وأثناء تحليل البيانات، وفي مرحلتين مراجعة الأدبيات وتصميم البحث

أما بالنسبة للجانب الكمي، فقد طُوِّر استبيان منظم يتضمن أسئلة متعددة الخيارات باستخدام نماذج جوجل. وُرِّع الاستبيان عبر شبكات المجتمع المدني والأفراد المعنيين، بشرط أن تقتصر المشاركة على سكان الصومال. ولم يُسمح لكل مستجيب إلا بإرسال استجابة واحدة، وقُدِّد الوصول إلى الاستبيان بعد الإرسال. وبلغ إجمالي الاستجابات الصالحة ٢١٩ استجابة، متجاوزًا العدد المتوقع مبدئيًا وهو ١٥٠ استجابة

54 The EU Somalia Unit and DfID, "Strengthening Civil Society in Somalia."

55 The EU Somalia Unit and DfID, "Strengthening Civil Society in Somalia."

56 Menkhaus, Sheikh, Quinn, and Farah, "Somalia: Civil Society in a Collapsed State."

57 The EU Somalia Unit and DfID, "Strengthening Civil Society in Somalia."

58 Menkhaus, Sheikh, Quinn, and Farah, "Somalia: Civil Society in a Collapsed State," p.330.

الجدول 1: أمثلة على ترميز مناقشات المجموعات البؤرية ومقابلات المطلعين الرئيسيين

الرمز	أمثلة على ترميز مناقشات المجموعات البؤرية	الرمز	أمثلة على ترميز مقابلات المطلعين الرئيسيين
BFGDW1	مناقشة مجموعة بؤرية، بيدوا، امرأة 1	GM1	رجل من غروي 1
GFGDM2	مناقشة مجموعة بؤرية، غروي، رجل 2	MF2	امرأة من مقديشو 2
MFGDW5	مناقشة مجموعة بؤرية، مقديشو، امرأة 5	BM2	رجل من بيدوا 2

الخصائص الديموغرافية للمشاركين في الاستطلاع

أكمل ٢١٩ مشاركاً استبيان الاستطلاع. ومن حيث تمثيل الجنسين، كان ١٢٥ مشاركاً (٥٧,١٪) من الذكور، بينما كانت ٩٤ مشاركة (٤٢,٩٪) من الإناث. أما بالنسبة للعمر، فكان ١٠,٨ مشاركون (٤٩,٥٪) تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٥٠ عامًا، و ٨٧ مشاركاً (٣٩,٩٪) تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ عامًا، و ٢٤ مشاركاً (١٠,٦٪) تزيد أعمارهم عن ٥٠ عامًا. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، كان ١١٩ مشاركاً (٥٤,٦٪) من حملة مؤهلات الدراسات العليا، و ٨٨ مشاركاً (٤٠,٤٪) من حملة الشهادات الجامعية، بينما لم يتجاوز عدد من هم في المرحلة الابتدائية أو الثانوية ٧ مشاركون (٣,٢٪). وكان سؤال المستوى التعليمي اختياريًا، ولم يذكر باقي المشاركون مستواهم التعليمي. وكان سؤال العمل اختياريًا أيضًا؛ إذ أفاد ١٦٣ مشاركاً فقط بأنهم يعملون، بينما لم يحدد الباقون وضعهم الوظيفي



125
ذكر (57.1%)



94
أنثى (42.9%)

٤. النتائج

٤.١. تحدي تعريف المجتمع المدني

قدّم المشاركون تصوراتٍ مختلفة عن مفهوم المجتمع المدني. فقد عرّفه أحد المشاركين الذكور من مقديشو بأنه جماعة اجتماعية منظمة غير حكومية تهدف إلى خدمة المجتمع الصومالي بأسره.^{٥٩}

في المقابل، عرّفه آخرون تعريفاً أضيق، إذ ربطوا المجتمع المدني بالمنظمات غير الربحية، مثل المنظمات غير الحكومية، التي تُنشأ رسميًا لتحقيق أهداف محددة. «منظمة المجتمع المدني هي منظمة غير حكومية تُنشأ لتحقيق أهداف مؤسسية، كالتعليم أو التنمية... وهي منظمة قائمة على أساس تطوعي.»^{٦٠} ويتفق هذا الرأي مع تقرير وحدة الاتحاد الأوروبي للصومال وإدارة التنمية الدولية البريطانية الذي ركّز على المجتمع المدني الصومالي.^{٦١}

59 MFGDM9, Mogadishu.

60 BFGDM1, Baidoa.

61 The EU Somalia Unit and DfID, (2012).

مع ذلك، عبّر مشاركون آخرون عن فهم أوسع للمجتمع المدني الصومالي. فقد جادلوا بأنه يشمل جميع المواطنين والجماعات خارج الهياكل الحكومية، بمن فيهم الشيوخ الدينيون وشيوخ العشائر التقليديون، وجمعيات رجال الأعمال، والمنظمات المهنية مثل جمعيات وروابط المحامين والأطباء والمعلمين والطلاب. وقد تشترك هذه الكيانات، سواء كانت منظمة بشكل رسمي أو غير رسمي، في تركيز جماعي على تعزيز الصالح العام والمصالح الاجتماعية، كحقوق الإنسان والسلام والاستقرار والتنمية. وأوضح مشاركون من غروي

«يتكوّن المجتمع المدني من مواطنين ليسوا مسؤولين حكوميين ولا يشغلون وظائف حكومية... ويمكن أن تكون جمعيات رسمية أو غير رسمية، بما في ذلك منظمات مهنية مثل جمعيات الأطباء والمعلمين والمحامين. كما يمكن أن تكون مؤسسات مجتمعية مثل الجماعات الدينية والجمعيات النسائية والجمعيات الشبابية وجمعيات رجال الأعمال. ومن الناحية الثقافية، يُعدّ الشيوخ والجماعات الدينية، الذين يتمتعون بنفوذ كبير، إلى جانب شيوخ العشائر التقليديين، جزءاً من المجتمع المدني. كما يُعدّ المثقفون، سواء كانوا منظمين بشكل رسمي أو غير رسمي، جزءاً من المجتمع المدني.»⁶²

وبحسب المادة ١٦ من الدستور المؤقت للصومال، يتمتع كل فرد بالحق الأساسي في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين، سواء بشكل فردي أو ضمن جماعات. ويشمل هذا الحق حق تأسيس المنظمات والانضمام إليها، كالنقابات العمالية والأحزاب السياسية.⁶³ ومع ذلك، أكد عدد من المشاركين على صعوبة تعريف المجتمع المدني الصومالي، ويعود ذلك أساساً إلى غياب إطار قانوني يحدد نطاقه والجهات الفاعلة فيه بصورة رسمية

ومن المثير للاهتمام أن أقلية من المشاركين اعترضت على فكرة وجود مجتمع مدني صومالي حديث، بحجة أنه ذو طابع حضري في الغالب ومتأثر بالنماذج الغربية، مؤكدين أن مثل هذه الأشكال من التنظيم غير موجودة في المناطق الريفية. وتؤكد الدراسات المتعلقة بالمجتمع المدني الصومالي أيضاً أن منظمات المجتمع المدني الصومالية الحديثة ذات طابع حضري.⁶⁴

في الوقت نفسه، رأى مشاركون آخرون أن الصومال كان يمتلك أشكالاً محلية ذات صلة بالمجتمع المدني قبل التأثير الغربي بفترة طويلة. فعلى سبيل المثال، أشار مشاركون من غروي إلى أن شيوخ العشائر التقليديين والجماعات الدينية (jamaacooyin) مثلوا أقدم هياكل المجتمع المدني في المجتمع الصومالي.⁶⁵ وقدّمت مشاركة من مقديشو وجهة نظر مختلفة، إذ رأت أن رابطة الشباب الصومالي، التي تأسست عام ١٩٤٣، كانت أول منظمة مجتمع مدني ذات طابع حضري في البلاد، واصفةً إياها بأنها نموذج أصيل وأول تنظيم حديث وحقيقي للمجتمع المدني الصومالي.⁶⁶

وأكد عدد من المشاركين من المدن الثلاث أن المجتمع المدني الحديث بدأ بعد كارثة انهيار الحكومة المركزية عام ١٩٩١، موضحين أنه خلال حقبة أمراء الحرب، كانت هناك جماعات مجتمع مدني نشطة تمتلك قدرة على الصمود، ويعود ذلك إلى أن الوضع آنذاك استلزم ظهور المجتمع المدني، نظراً لعدم وجود حكومة تتولى حل المشكلات الاجتماعية. غير أنه، مع مرور الوقت، تحولت بعض منظمات المجتمع المدني إلى «ganacsato» (رجال أعمال). ويتوافق هذا الطرح مع الدراسات التي تركز على المجتمع المدني الصومالي.⁶⁷ من جهة أخرى، أشار مشاركونا إلى أنه لم يكن هناك مجتمع مدني مستقل خلال الحكم العسكري الذي استمر أكثر من ٢١ عاماً.⁶⁸

٤.٢. أهداف المجتمع المدني وأنشطته وفاعليته

قدّم المشاركون، عند سؤالهم عن أهداف المجتمع المدني وأنشطته وفاعليته، وجهات نظر متنوعة. وأشاروا إلى أن إنشاء منظمات المجتمع المدني وجماعاته كان مدفوعاً بأهداف مختلفة، شكّلت بدورها أنشطتها وطريقة تقديم خدماتها. ويمكن تصنيف هذه الأهداف بشكل عام إلى أهداف عامة وأهداف خاصة بكل جماعة

أما الأهداف العامة فظهرت استجابةً لانهيار الحكومة المركزية الصومالية عام ١٩٩١، وسعت إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية ومعالجة الفراغ في الحوكمة. وشملت هذه الأهداف تعزيز بناء السلام والتعليم، وتحسين الخدمات الصحية، ودعم التنمية والمساعدات الإنسانية. وحماية حقوق الإنسان، وزيادة الوعي العام بالقضايا الاجتماعية، وحفر آبار المياه، وإيصال أصوات الفئات المهمشة إلى عمليات صنع القرار

62 GM1

63 Federal Republic of Somalia, "Provisional Constitution" (August 1, 2012), Mogadishu, Somalia, <https://hrlibrary.umn.edu/research/Somalia-Constitution2012.pdf>.

64 The EU Somalia Unit and DfID, (2012).

65 GM2

66 MF2

67 Ahmed, "The Role of Civil Society in Peace Building in Somalia" (2020).

68 MFGDW3; BFGDW2

وأكدت دراسات أُجريت حول دور المجتمع المدني في إعادة إعمار الصومال، تماشيًا مع ما توصّل إليه مشاركونا، الأهداف والأنشطة المذكورة أنفاً لمنظمات المجتمع المدني الصومالية، مضيفةً أن بعض هذه المنظمات تعاونت مع المجتمع الدولي وحثته على الضغط على الحكومة الصومالية لتبني إصلاحات في السياسات العامة، مثل تطبيق نظام الحصص النسائية في البرلمان. ويُنظر إلى قضايا المرأة، مع ذلك، محليًا في كثير من الأحيان على أنها مبادرات ذات منشأ خارجي وأجندات خفية. وساهمت منظمات المجتمع المدني، في بعض المناطق مثل بونتلاند وصوماليلاند، بشكل مباشر في الانتخابات.⁶⁹ وانخرطت منظمات المجتمع المدني الصومالية الحديثة، عمومًا، أساسًا مع المنظمات غير الحكومية الدولية والسفارات الغربية المعنية بالشأن الصومالي، وتلقّت دعمها؛ وتبنّت بعض النهج المتشابهة، وتأثرت أنشطتها بمموليها الدوليين.⁷⁰

أما الأهداف الخاصة بكل مجموعة، فعكست الأولويات المحددة لكل منظمة، مثل تعزيز حقوق المرأة، ودعم تمكين الشباب، أو معالجة شواغل قطاعات معينة. وأكد بعض المشاركين أن بعض الأهداف كانت مدفوعة من الخارج، وتشكّلت إلى حد كبير وفقًا لأجندات الجهات المانحة التي تُلزم منظمات المجتمع المدني الصومالية بمواءمة أنشطتها مع أولويات تمويل محددة؛ وقد تشمل هذه الأولويات، على سبيل المثال، تغيير المناخ، والخدمات المجتمعية، والمساعدات الإنسانية، أو أي مشروعات محددة أخرى. ويتمشى هذا الرأي مع نتائج دراسة أُجريت عام ٢٠١٠ بعنوان «الصومال: المجتمع المدني في دولة منهارة».⁷¹

جادل كثيرون أيضًا بأن المجتمع المدني الصومالي غالبًا ما يفتقر إلى أهداف محددة بوضوح تتعلق بالسياسة وصنع السياسات والحكومة، إذ تتبنى منظمات المجتمع المدني في كثير من الأحيان أهدافًا قصيرة الأجل قائمة على المشاريع ومرتبطة بالتمويل المتاح من الجهات المانحة. وعُبرت إحدى المشاركات عن ذلك بقولها: «معظم منظمات المجتمع المدني ليست محلية النشأة، بل أسست في المقام الأول بهدف جذب تمويل المنظمات غير الحكومية الدولية، مما يجعلها مسؤولة إلى حد كبير أمام الجهات المانحة الخارجية... فأسس أجنداتها ليست متجذرة في السياق المحلي».⁷² وقَدّمت مشاركة أخرى من مقديشو حجة مضادة، إذ رأت أن أعضاء منظمات المجتمع المدني، كغيرهم، يحتاجون إلى دخل لإعالة أسرهم ومواصلة أنشطتهم،⁷³ وبالتالي لا مانع، في رأيها، من تلقي التمويل من المنظمات غير الحكومية الدولية. وأوضحت أن القلق ينشأ عندما تقبل منظمات المجتمع المدني أجندات ونماذج الجهات المانحة الخارجية من دون تمحيص لضمان التمويل. ودعت، بدلًا من ذلك، هذه المنظمات إلى إظهار الإبداع من خلال تصميم مشاريع تلي احتياجات محلية محددة، ثم إقناع المنظمات غير الحكومية الدولية بتقديم الدعم. واقترحت أيضًا أن تستكشف منظمات المجتمع المدني آليات لتعبئة الموارد المحلية، وتشجيع الصوماليين أنفسهم على المساهمة، تعزيزًا لاستقلاليتها واستدامتها.

بشكل عام، عزّزت نتائج الاستبيان النتائج النوعية المتعلقة بأهداف منظمات المجتمع المدني. فمن بين ٢١٩ فردًا من أفراد العينة، ذكر ٦٥ مشاركًا (٢٩,٧٪) أن الهدف الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني هو خدمة المواطنين عمومًا. واعتقد ٦٢ مشاركًا (٢٨,٣٪) أن منظمات المجتمع المدني تركز في المقام الأول على تحقيق الدخل لنفسها. وأشار ٤٩ مشاركًا (٢٢,٤٪) إلى أن هذه المنظمات تهدف إلى محاسبة الحكومة، بينما رأى ٤٣ مشاركًا (١٩,٦٪) أنها تفتقر إلى أهداف واضحة على الإطلاق.

أبدى المشاركون أيضًا آراءً متباينة حول فاعلية منظمات المجتمع المدني. ورأى عدد كبير منهم أن منظمات المجتمع المدني المنظمة نشطة وفعالة إلى حد معقول. فعلى سبيل المثال، اعتقدت مشاركتان أن منظمات المجتمع المدني تنشط في المناطق التي تعجز الحكومة عن العمل فيها بسبب انعدام الأمن.⁷⁴

أكد مشاركون آخرون أن منظمات المجتمع المدني تنشط في تيسير الحوار حول قضايا رئيسية، مثل العمليات الانتخابية في بونتلاند، وتعمل أيضًا في مجالات المساعدات الإنسانية والتعليم والصحة، وفي جميع القطاعات الأخرى. وكانت منظمات المجتمع المدني، في ذلك الوقت، أشبه بحكومة في الصومال، نظرًا لعدم وجود حكومة رسمية. ورغم تراجع فاعليتها مؤخرًا، فإن ما تقدّمه لا يزال أفضل بكثير من عمل الحكومة

على عكس الآراء التي أبدّاها المشاركون في المقابلات النوعية، أبدى أفراد العينة تصورات سلبية نسبيًا حول فاعلية منظمات المجتمع المدني. فقد أشار ١٠٤ من أفراد العينة (٤٧,٧٪) من أصل ٢١٩ إلى أن منظمات المجتمع المدني غير نشطة، بينما اعتقد ٧٢ فردًا فقط من أفراد العينة (٣٣٪) أنها نشطة وفعالة. وأعرب بقية أفراد العينة عن عدم اليقين أو لم يقدّموا رأيًا واضحًا

69 Ahmed Osman Nur, "The Role of Civil Society on State Building in Somalia" Benadir University, 2024, <https://www.scirp.org/journal/paperin-formation?paperid=138545>.

70 The EU Somalia Unit and DfID, "Strengthening Civil Society in Somalia."

71 Menkhaus, Sheikh, Quinn, and Farah, "Somalia: Civil Society in a Collapsed State."

72 MFGDW2

73 MFGDW3

74 BFGDW2 and GFGDW4.

٣,٤. وجهات نظر متباينة حول حوكمة منظمات المجتمع المدني

عبر المشاركون في الجزء النوعي من هذه الدراسة عن وجهات نظر متباينة حول حوكمة منظمات المجتمع المدني. فقد رأت إحدى المشاركات^{٧٥} أن المجتمع المدني «يعكس واقعنا كمجتمع»، مشيرةً إلى أن جميع هذه التناقضات الاجتماعية بادية فيه. غير أن مقابلاتهم أفرزت وجهتي نظريتين متعارضتين

رأى الفريق الأول من المشاركين أن منظمات المجتمع المدني غالبًا ما يهيمن عليها قادة منفردون أو جماعات صغيرة ذات مصالح خاصة، يمارسون نفوذهم بشكل غير رسمي من وراء الكواليس.^{٧٦} ويعود ذلك أساسًا إلى غياب هيئة رقابية تخضع هذه المنظمات للمساءلة أمامها. وتبدو منظمات المجتمع المدني ظاهرًا ديمقراطية، لكن عند التعمق في فهمها يتضح أن أفرادًا محددين يتخذون القرارات خلف الأبواب المغلقة. وقد تُجرى انتخابات من نوع ما، غير أن أفرادًا محددين مسبقًا هم من يبرزون ويُنتخبون في نهاية المطاف.^{٧٧} ولا يتمتع مجلس الإدارة والأعضاء التنفيذيون واللجان الأخرى، في الغالب، بأي سلطة فعلية.^{٧٨} وأظهرت الدراسات أيضًا أن منظمات المجتمع المدني الصومالية تفتقر إلى حوكمة ديمقراطية داخلية ومساءلة أمام قواعدها والفئات التي تمثلها، إضافة إلى ضعف مهارات التعاون والتشبيك لديها.^{٧٩}

على النقيض من ذلك، جادلت المجموعة الثانية من المشاركين بأن عددًا قليلًا من منظمات المجتمع المدني يتسم بالديمقراطية والشفافية، وإلى حد ما، بالمساءلة أمام أعضائه، لا سيما عندما تعمل هذه المنظمات كمؤسسات جامعة كبيرة. ووصفت هذه المنظمات، التي تضم فئات متنوعة تشمل الشباب والنساء والمعلمين والطلاب، بأنها أكثر انفتاحًا وتشاركية، إذ لا يمكن لأي فرد أن يهيمن عليها. ويعود ذلك إلى أن منظمات المجتمع المدني الكبيرة تعمل عادةً بهيكل حوكمة راسخة نسبيًا، مما يجعلها أكثر ميلًا إلى الديمقراطية والشفافية والتوجه نحو التشاور، باعتبار هذه الآليات ضرورية لعملها. ويتطلب الحصول على تمويل خارجي معتبر، علاوة على ذلك، أن تثبت منظمات المجتمع المدني قدرتها المؤسسية من خلال وجود مجالس إدارة فعالة وأنظمة أساسية وخطط استراتيجية، وبالتالي تقل احتمالية هيمنة فرد واحد على المنظمات الكبيرة.^{٨٠} وتتسم منظمات المجتمع المدني الممولة من اشتراكات أعضائها، على وجه الخصوص، عمومًا بالديمقراطية والشفافية والتوجه نحو التشاور، إذ تُمكن المساهمات المالية المتساوية من صنع قرار شامل. في المقابل، تُركز منظمات المجتمع المدني الممولة خارجيًا غالبًا السلطة في يد القيادة العليا، نظرًا لافتقار الأعضاء إلى المساهمة المالية.^{٨١}

فيما يتعلق بتأثير الديناميات العشائرية على حوكمة المجتمع المدني، أكدت غالبية المشاركين في المقابلات أن تأثير العشائر محدود. غير أن أقلية منهم أشارت إلى أن منظمات المجتمع المدني تُدرج أحيانًا تمثيلًا عشائريًا ضمن هيكلها الإدارية، وذلك أساسًا للإيحاء بالشمولية. «من الواضح أن الجوانب الثقافية الصومالية تؤثر في بنية منظمات المجتمع المدني وإدارتها، وهذا يعني أن هذه المنظمات تتعامل مع قضايا بالغة الحساسية للحفاظ على التوازن العشائري بما يتماشى مع التوقعات الاجتماعية. إذ يتوقع الصوماليون من منظمات المجتمع المدني أن تعكس تمثيل مختلف العشائر، وأن تضم في الوقت نفسه أعضاء أكفاء. وهذه مسألة بالغة الصعوبة.»^{٨٢}

وتطابقت نتائج الاستطلاع تقريبًا مع آراء المشاركين في الدراسة النوعية. فقد أشارت أغلبية طفيفة بلغت ١١٦ فردًا من أفراد العينة (٥٣٪) من أصل ٢١٩ إلى أن منظمات المجتمع المدني يهيمن عليها أفراد بعينهم. في حين ذكر ٥٤ فردًا (٢٤,٧٪) أن هذه المنظمات تعمل بشكل ديمقراطي، بينما اعتقد ٣٣ (١٥,١٪) أن حوكمتها تتأثر بالانتماءات العشائرية. ولم يرسو ١٦ فردًا (٧,٣٪) أن منظمات المجتمع المدني تخضع لنظام حكم استبدادي. ويوضح الشكل ١ نتائج الاستطلاع

75 MFGD2.

76 GFGDM5.

77 MF2; BFGDW6.

78 GFGDM1.

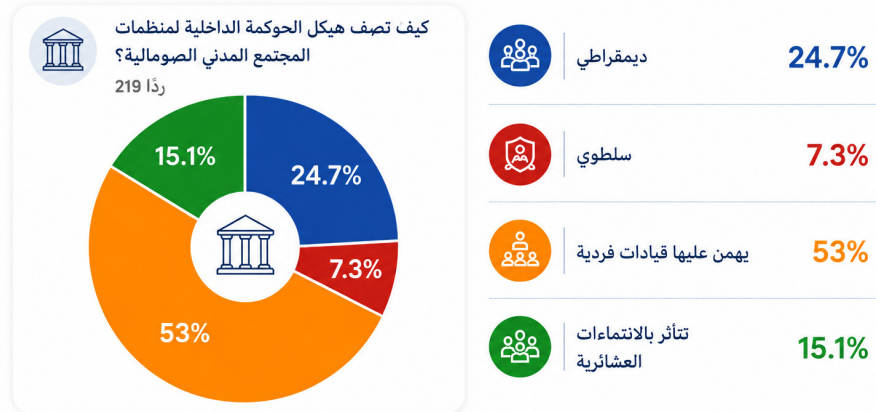
79 Osman, "The Role of Civil Society in Somalia's Reconstruction: Achievements."

80 BFGDM1; MFGDW3

81 MFGDM8.

82 GM1.

الشكل 1: وصف هيكل الحوكمة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني الصومالية كيف تصف هيكل الحوكمة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني الصومالية؟



٤,٤. تأثير صيغة المحاصصة العشائرية ٤,٥ في مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة وبناء الدولة

عند سؤال المشاركين عمّا إذا كانت المحاصصة العشائرية ٤,٥ تُقوّض مشاركة المجتمع المدني في عملية بناء الدولة، رفضت أغلبية المشاركين من بيداو فكرة تأثيرها السلبي على فاعلية المجتمع المدني وأنشطته

في المقابل، أكد عدد من المشاركين من غروي ومقديشو أن المحاصصة العشائرية ٤,٥ تُعيق مشاركة المجتمع المدني الفعّالة في بناء الدولة. فقد رأى بعض المشاركين من غروي ومقديشو أن نظام ٤,٥ يتعارض مع رسالة المجتمع المدني لكونه تمييزيًا، مشيرين إلى أن بعض المجتمعات تُعامل على أنها «أنصاف بشر»^{٨٣}. وبالمثل، أعرب مشاركون آخرون عن رأيهم بأن صيغة ٤,٥ تحرم المواطنين العاديين من سلطتهم، وتنقلها بدلًا من ذلك إلى مجموعة صغيرة من شيوخ العشائر الذين يُشرفون على الانتخابات غير المباشرة. وأكد مشاركون من غروي أن هذا النظام يعزز الانقسامات الاجتماعية ويقوّض المساءلة، موضحًا أن هذه الصيغة تُمكن شيوخ العشائر من اختيار أعضاء البرلمان، مما يُضعف قدرة المواطنين على ممارسة حقوقهم السياسية في انتخاب ممثليهم. وأضاف: «نعلم أن أعضاء البرلمان يُنتخبون حاليًا بشكل غير مباشر من قبل زعماء عشائريهم. فعلى سبيل المثال، إذا انتقدت نائبًا، فقد يردّ أفراد عشيرته باتهامك باستهداف ممثليهم. وهذا يُلغي المساءلة، ويُرسّخ النزعة القبلية، ويمنع المواطنين من انتخاب الشخص الذي يريدونه بغض النظر عن انتمائهم العشائري»^{٨٤}

عزّز أفراد العينة الآراء التي شدّد عليها المشاركون في الدراسة النوعية، إذ أعربت نسبة كبيرة منهم (٤٠,٦٪) عن اعتقادها الراسخ بأن المحاصصة العشائرية ٤,٥ تُضعف دور منظمات المجتمع المدني في السياسة والحوكمة وبناء الدولة، ووافق ٢٢,٤٪ على ذلك أيضًا. في المقابل، عارض ١٦٪ هذا الرأي، وعارضه ١٤,٦٪ بشدة، بينما لم يكن ٦,٤٪ متأكدين. وطرح الاستطلاع السؤال التالي: هل توافق على أن المحاصصة العشائرية ٤,٥ تُضعف دور المجتمع المدني في السياسة والحوكمة وبناء الدولة؟ ويوضح الجدول ٣ إجابات أفراد العينة البالغ عددهم ٢١٩ فردًا

الجدول 2: تصورات افراد العينة حول تأثير صيغة المجاصمة العشائرية 4.5 في دور المجتمع المدني في السياسة والجوكمة وبناء الدولة

الإجابة	عدد الإجابات/النسبة المئوية
موافق بشدة	89 (40.6%)
موافق	49 (22.4%)
غير متأكد	14 (6.4%)
غير موافق	35 (16%)
غير موافق بشدة	32 (14.6%)

٤.٥. وجهات نظر متباينة حول تأثير الفيدرالية في المجتمع المدني

على غرار آرائهم حول تأثير العشائر في حوكمة المجتمع المدني، أبدى المشاركون آراءً متباينة بشأن أثر الفيدرالية على المجتمع المدني في الصومال. فقد رأى بعض المشاركين من مقديشو وببديوا وغروي أن الفيدرالية، من حيث المبدأ، مفيدة لكل من الصومال والمجتمع المدني على حد سواء، موضحين أنها تُمكن من نقل السلطة والخدمات والموارد من المركز إلى الأقاليم والمناطق النائية والمحافظات. ووفقاً لهذه المجموعة، يمكن للفيدرالية أن تؤثر إيجاباً في المجتمع المدني إذا استندت إلى أيديولوجيات سياسية ومبادئ وسياسات متماسكة، بدلاً من التقسيمات العشائرية. وبينما أيد هؤلاء المشاركون مفهوم الفيدرالية من حيث المبدأ، انتقدوا النموذج الصومالي الحالي بوصفه نظاماً فيدرالياً مختل الأداء وقائماً على الانقسامات العشائرية. ولاحظ بعضهم أن هذه الفيدرالية المشوهة أفضت إلى تفتيت المجتمع المدني بطرق تعكس التفتت السياسي القائم، مؤكدين أن منظمات المجتمع المدني غالباً ما تقتصر على نطاق اختصاص الولايات الفيدرالية، مما يجعلها عرضة للسياسات الإقليمية القائمة على العشائر. ونتيجة لذلك، تنعكس التشوهات والانقسامات ذاتها الظاهرة في البنية السياسية الفيدرالية داخل المجتمع المدني نفسه

وبالمثل، أقر بعض المشاركين بالفوائد المحتملة للنظام الفيدرالي، مشيرين إلى أنه يمكن منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية من تلبية احتياجات المجتمع. إلا أنهم حذروا من أن هياكل المجتمع المدني الحالية تعكس النظام الفيدرالي المجزأ، حيث لا تزال منظمات المجتمع المدني منقسمة على أسس إقليمية، مقترحين إنشاء هيئة اتحادية للمجتمع المدني تربط منظمات المجتمع المدني على مستوى الولايات بالمستوى الوطني، مما يتيح التعاون ويعزز دور المجتمع المدني بشكل عام. وحذروا من أنه من دون هذا التعاون، سيظل المجتمع المدني مجزأً وعاجزاً

في المقابل، اعتبرت مجموعة أخرى من المشاركين أن للنظام الفيدرالي أثراً سلبياً على المجتمع المدني، مما يعكس آثاره السلبية الشاملة على النظام السياسي في الصومال. وجادلوا بأن النظام الفيدرالي مصمم للدول ذات الانقسامات العرقية والدينية واللغوية العميقة - مثل إثيوبيا - حيث يمكن للمناطق ذات الحكم الذاتي إدارة الهويات الثقافية المتنوعة. وأشاروا إلى أن المجتمع الصومالي متجانس ثقافياً؛ إذ يتشارك سكانه لغةً ودينًا وتقاليد، وبالتالي لا يحتاج إلى مثل هذا النظام. كما قارنوا بين النظام الفيدرالي في الصومال والنظام الفيدرالي في إثيوبيا، مشيرين إلى أنه في حين أن الولايات الفيدرالية في إثيوبيا لا تزال تحت سلطة الحكومة المركزية، فإن الولايات الفيدرالية الصومالية غالباً ما تتجاهل المؤسسات الوطنية بل وتسعى إلى الوساطة الأجنبية لحل النزاعات مع الحكومة الفيدرالية

انتقد بعض المشاركين، ولا سيما من مقديشو، النظام الفيدرالي، بحجة أنه أضر سلباً في هوية المجتمع المدني والشعب الصومالي عموماً. وأوضحوا أن الفرد، إذا كان عضواً في منظمة مجتمع مدني من غلمدغ أو بونتلان أو ولاية جنوب غرب الصومال أو أي ولاية أخرى، فعاليًا ما يُنسب إلى العشيرة التي تشكل الأغلبية في تلك المنطقة، حتى وإن لم يكن ينتمي إليها. كما لا يُرحَّب عموماً بأعضاء المجتمع المدني القادمين من خارج ولاية معينة للمشاركة في أنشطتها، مما يحصر عملهم داخل ولايتهم فقط. وحتى عندما يقدّمون مبادرات مفيدة، كثيراً ما يُقابل وجودهم بعدم ارتياح لمجرد اعتبارهم غرباء

وأرجع المشاركون هذا الرفض إلى عقلية عشائرية تُحدّد هوية الأفراد أساسًا عبر الانتماء العشائري المرتبط بولايتهم الأصلية. ويُحكم على الأفراد، بصرف النظر عن جدارتهم الشخصية أو مساهماتهم، من منظور الهوية العشائرية وحدها. ونتيجةً لذلك، خلص المشاركون إلى أن النظام الفيدرالي قوَّض التعاون، وأضعف الإبداع والشعور المشترك بالهوية، سواء على مستوى الانتماء الصومالي الجامع أو حتى مبادئ الأخوة الإسلامية

وفيما يتعلق بنتائج الاستطلاع، اعتبر ١٤٢ فردًا من أفراد العينة (٦٤,٨٪) من أصل ٢١٩ النظامَ الفيدرالي عائقًا أمام تقدّم المجتمع المدني، بينما رأى ٧٧ فردًا (٣٥,٢٪) أنه مفيد لمنظمات المجتمع المدني

٤,٦. تأثير المجتمع المدني في السياسات الحكومية: وجهات نظر مختلفة

أعرب المشاركون عن وجهات نظر متباينة بشأن مدى تأثير المجتمع المدني الصومالي في السياسات الحكومية. وأشار عدد منهم إلى أن تأثير المجتمع المدني محدود بسبب قيود هيكلية وسياسية، ويعود ذلك إلى عزوف السياسيين عمومًا عن إشراك المجتمع المدني في صنع السياسات، باستثناء القضايا الاجتماعية كالتعليم والصحة. كما يقتصر تمويل الجهات المانحة الدولية لمنظمات المجتمع المدني في المقام الأول على تقديم الخدمات في هذه القطاعات. وبالمثل، قد تدعو الحكومات أحيانًا ممثلي المجتمع المدني لتقديم آرائهم حول السياسات، غير أن هذا الإشراك غالبًا ما يكون مجرد لفظة رمزية، إذ يُستخدم المجتمع المدني كواجهة أو «ختم موافقة شكلي» لخلق انطباع بالشمولية.^{٨٥}

من منظور مختلف، أوضحت إحدى المشاركات أن منظمات المجتمع المدني، لو سعت إلى التأثير في السلطة التنفيذية، لكان بإمكانها التعاون مع اللجان البرلمانية الفرعية المكلفة بصياغة التشريعات في مختلف القطاعات. ومن خلال هذا التعاون، كانت ستحظى بفرصة صياغة التشريعات والتأثير في السياسات الحكومية عبر التدقيق في السياسات التي تؤثر بشكل مباشر في حياة المواطنين العاديين. غير أنها أعربت عن أسفها لعدم وجود هذا النوع من العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني، إذ لا تُعدّ أيٌّ من المؤسسات فاعلة أو نشطة في الوقت الراهن.^{٨٦} وتشير الدراسات في هذا الشأن إلى أن تدابير المساءلة التي يقودها المواطنون تُكثّل وتُعزّز آليات المساءلة الأفقية المعتادة لمحاسبة السلطة التنفيذية.^{٨٧} في المقابل، قدّم عدد من المشاركين من مختلف مناقشات المجموعات البؤرية حجةً مضادة، مؤكدين أن أعضاء البرلمان لا يُنتخبون من قِبل المواطنين العاديين، وبالتالي لا يمثلون دوائر انتخابية محددة، بل يختارهم شيوخ العشائر، وكثيرًا ما يتلقون دعمًا ماليًا من قادة الأعمال أو النخب السياسية النافذة خلال الانتخابات غير المباشرة، أو يمولون حملاتهم بأنفسهم في بعض الحالات. وجادل هؤلاء المشاركون بأنه، نتيجة لذلك، لا توجد صلة حقيقية بين المجتمع المدني وما يُسمّى بالبرلمانيين

أشار المشاركون من غروي، على نحو لافت، إلى أن المجتمع المدني في بونتلاند أكثر تأثيرًا نسبيًا في صياغة السياسات العامة. وأوضحوا أن المجتمع المدني في بونتلاند، بقيادة جمعية بونتلاند للجهات الفاعلة غير الحكومية (بونس)، يتواصل بانتظام مع برلمان الولاية ووزاراتها بشأن قضايا السياسات الرئيسية. فعلى سبيل المثال، تستشير وزارة المالية جماعات المجتمع المدني بانتظام خلال مداوالت الميزانية، لا سيما فيما يتعلق بمخصصات الخدمات الاجتماعية

وإلى جانب الميزانية والسياسات القطاعية، يُنسب إلى المجتمع المدني في بونتلاند أيضًا دورٌ حاسم في العملية الانتخابية للولاية وفي الوساطة لحل النزاعات. فخلال الانتخابات الأخيرة، حين كادت التوترات بين الحكومة والمعارضة أن تتصاعد إلى صراع عنيف، تدخل المجتمع المدني - بمن فيه الزعماء الدينيون وشيوخ العشائر التقليديون وشخصيات من قطاع الأعمال - لاحتواء الموقف وتيسير الحوار.^{٨٨}

وتباينت كذلك إجابات أفراد العينة حول تأثير منظمات المجتمع المدني في السياسات الحكومية. فعند سؤالهم عن مستوى التأثير الإيجابي لهذه المنظمات، رأى ٧٤ فردًا (٣٣,٨٪) أن التأثير متوسط، مقابل ٧١ فردًا (٣٢,٤٪) عدّوه ضعيفًا و٣٨ فردًا (١٧,٤٪) عدّوه ضعيفًا جدًا. وبذلك بلغ مجموع التقديرات السلبية ١٠٩ إجابات (٤٩,٨٪)، مقارنة بـ ٩٠ إجابة (٤١,١٪) للتقديرات الإيجابية (متوسط ومرتفع)، فيما لم يكن ٩,١٪ من أفراد العينة متأكدين من مستوى التأثير

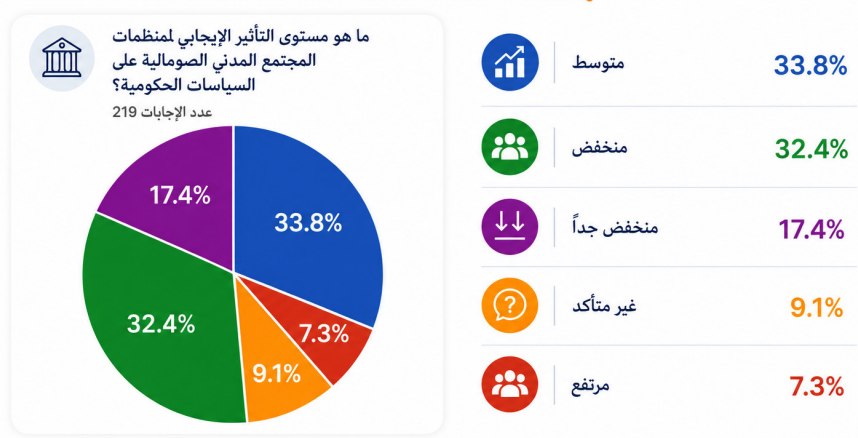
85 BM1; MM1; GFGDM8.

86 MFGDW3.

87 UNDP, "Chapter 1: Social Accountability."

88 GFGDW7; GFGDW2.

الشكل 2: ما هو مستوى التأثير الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني الصومالية على السياسات الحكومية؟



٤.٧. دور المجتمع المدني المحدود في مساءلة الحكومة

أجمع المشاركون من بيدا وغروي ومقديشو على أن تأثير المجتمع المدني محدود للغاية في محاسبة مختلف مستويات الحكم - المحلي، والولايات، والحكومة الفيدرالية - على الفساد وسوء الإدارة وإساءة استخدام الموارد العامة. ويقصد هذا القسم بالبرلمان والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية المؤسسات القائمة في الصومال كما عايشها المشاركون، لا هذه المؤسسات بوصفها نماذج ديمقراطية مجردة. وتشمل الموارد التي ذكرها المشاركون الضرائب المحصّلة من المطارات والموانئ، إضافة إلى تمويل الجهات المانحة الدولية. وحدّد المشاركون عدة عقبات تعيق دور المجتمع المدني في المساءلة

أكد المشاركون، أولاً، أن المواطنين العاديين لا ينتخبون المسؤولين الحكوميين مباشرة، سواء كانوا برلمانيين أو مسؤولين تنفيذيين أو غيرهم من صناع القرار، بل يُختارون عمومًا من قبل شيوخ العشائر وقيادات النخبة على المستويين الفيدرالي والولائي بشكل غير مباشر. وبالتالي، يظل هؤلاء السياسيون والمسؤولون مسؤولين في المقام الأول أمام الجهات التي تمول انتخابهم غير المباشر أو تيسره، لا أمام عامة الشعب

وأشار المشاركون، ثانيًا، إلى أن المجتمع المدني يفتقر إلى الشرعية أو إلى إطار قانوني محدد يعتمد عليه البرلمان ويُمكنه من محاسبة الحكومة من منظور قانوني، رغم أن الدستور المؤقت للصومال يمنح كل مواطن صومالي حرية التعبير وتكوين الجمعيات. ويبقى المجتمع المدني، من دون هذه الحماية، عرضة للتدخل السياسي. غير أن إحدى المشاركات جادلت بأن المجتمع المدني، من حيث الأطر القانونية، يمكن تصنيفه إلى نوعين: المجتمع المدني الحديث والمجتمع المدني التقليدي. ويشمل الأخير الجماعات الدينية والشيوخ التقليديين، الذين يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية والقانون العرفي (Xeer) على التوالي. أما المجتمع المدني الحديث فيفتقر إلى إطار قانوني واضح المعالم، وهو ما يمثل معضلة كبيرة.⁸⁹

ثالثًا، وصف المشاركون المؤسسات الحكومية بأنها ضعيفة ومحدودة الفاعلية، وهو ما يحد من وصول المجتمع المدني إلى المعلومات الأساسية أو من مشاركته الفعّالة في مساءلة المسؤولين

ولاحظ المشاركون كذلك أن الحكومة كثيرًا ما تتعاون مع الجهات المانحة الدولية لتقييد تمويل منظمات المجتمع المدني التي يُنظر إليها بوصفها منتقدة للدولة، وتقوّض هذه التبعية التمويلية استقلالية المجتمع المدني. وأوضحت إحدى المشاركات من مقديشو

«من الصعب جدًا العثور على أي منظمة مجتمع مدني تُحاسب الحكومة، ذلك أن الحكومة قادرة على منعها من الحصول على تمويل من المجتمع الدولي. فإذا كانت هذه المنظمة ناقدة، تُبلغ الحكومة الجهات المانحة بأن التعامل معها صعب. ومن المفارقات أن الجهات المانحة الدولية تطلب من المجتمع المدني محاسبة الحكومة، بينما تشترط في الوقت نفسه موافقة الحكومة على طلبات التمويل.»⁹⁰

جادل بعض المشاركين بأن المجتمع المدني نفسه يعاني من محدودية المساءلة، إذ يبقى قادة كثير من منظمات المجتمع المدني في مناصبهم بعد انتهاء ولايتهم دون إعادة انتخاب. ويقوِّض هذا النقص في الشرعية الداخلية مصداقية هذه المنظمات في مطالبة المسؤولين الحكوميين بالمساءلة. في المقابل، اعتُبرت العشائر أكثر قدرة على محاسبة الحكومة من خلال المطالبة بالتمثيل السياسي وتخصيص الموارد، مع أن هذا المسعى غالبًا ما ينطلق من مصالح عشائرية ضيقة لا من مصالح وطنية

سلّطت أقلية من المشاركين الضوء على أن وسائل الإعلام تكشف أحيانًا عن قضايا بالغة الأهمية، مما يُجبر الحكومة على الاستجابة، غير أن الصحفيين يقعون عرضة للمضايقة والاستجواب والاعتقال من قبل الأجهزة الأمنية. ولاحظ آخرون أن بعض منظمات المجتمع المدني، وإن كانت تُصدر تقارير، فإن هذه التقارير نادراً ما تُترجم إلى تغيير في السياسات بسبب غياب آليات الإنفاذ

أكد غالبية المشاركين، في مسألة المساءلة عبر الانتخابات، أهمية نظام «شخص واحد، صوت واحد» لمحاسبة الحكومة. وكما أشار أحدهم: «الانتخابات هي الأداة التي يستطيع المواطن من خلالها معاقبة السياسي غير الكفو والفاشل.»^{٩١} ورأى معظم المشاركين أن هذا النظام قادر على تمكين المواطنين، وتعزيز ثقتهم وشعورهم بالمشاركة والمسؤولية تجاه عملية الحكم. أبدى بعض المشاركين، مع ذلك، شكوكًا، بحجة أن الانتخابات وحدها لن تُحدث تغييرًا جذريًا في واقع الحوكمة في الصومال، وأوضحوا أن الديمقراطية تعمل بصورة أفضل في المجتمعات التي ترتفع فيها مستويات الإمام بالقراءة والكتابة، إذ يفهم المواطنون فيها العمليات الانتخابية ومسؤولياتهم. وكما قالت إحدى المشاركات

«لن يحقق نظام «شخص واحد، صوت واحد» معجزة. فالديمقراطية تُفيد المجتمعات التي ترتفع فيها مستويات الإمام بالقراءة والكتابة. فما مستوى الإمام بالقراءة والكتابة لدى الصوماليين؟ ستهيمن على الانتخابات هنا النزعة العشائرية والفساد والتوقعات غير الواقعية. وهذا قد يؤدي إلى خيبة أمل، ويجعل الناس عرضة للاستغلال من قبل جماعات إجرامية أو عنيفة.»^{٩٢}

أكد بعض المشاركين فكرة تمكين المجتمع المدني لو تمكن المواطنون الصوماليون من انتخاب ممثلهم مباشرة. وذكروا أن هذا النظام يجعل كل عضو في البرلمان يُنتخب من دائرة انتخابية محددة، ما يجعله مسؤولاً أمام ناخبيه، ويُمكن النواب من التواصل مع ناخبهم وفهم احتياجاتهم وتلقي مقترحاتهم. غير أن إحدى المشاركات لم تُبدِ تفاؤلاً كبيرًا بإمكانية تطبيق هذا النظام قبل إجراء انتخابات نزيهة وموثوقة.^{٩٣}

شكك بعض المشاركين، مع ذلك، في شرعية الانتخابات التي أُعلن عنها مؤخرًا في مقديشو، ووصفوها بأنها قسرية وليست حقيقية. وروت إحدى المشاركات تجربتها قائلة: «ما يحدث الآن هو أنهم يُنزلون الناس من عربات البجاج (الريكشا) أو يوقفونهم أثناء سيرهم في الشارع، ثم يُجبرونهم تحت تهديد السلاح على التسجيل للحصول على بطاقة تصويت. أي نوع من الانتخابات هذه؟ ما الفائدة التي ساجنيها؟ لمن يمكنني أن أصوت؟»^{٩٤}

قدّمت مشاركة أخرى من مقديشور رؤية ثاقبة حول العملية الانتخابية الحالية، موضحةً أن الحكومة تدرك تمامًا أهمية الوعي المدني، لكنها تسعى عمدًا إلى منعه. وترى النخب الحاكمة، وفقًا لها، أن الحفاظ على الوضع الراهن أمر مفيد لها. وأوضحت أن المواطنين، لو حظوا بتوعية كافية وأُشركوا في عملية انتخابية شفافة، لكانوا على الأرجح سينتخبون قادة يلبيون احتياجاتهم. غير أن قادة الولايات والحكومة الفيدرالية يدركون أن الوعي المدني والممارسات الديمقراطية الحقيقية من شأنها أن تُعرض فرص إعادة انتخابهم للخطر، وبالتالي يُفضّلون الحفاظ على حالة من الفوضى أو على عملية انتخابية مُتلاعب بها تخدم مصالحهم. وتوقع أن تكون عواقب التعبئة العشائرية - التي تُشجّع فيها العشائر على التصويت لممثلها «حتى لو كانوا شياطين»، على نحو شائع في الخطاب العام هذه الأيام - أسوأ وأكثر ضررًا من الانتخابات غير المباشرة التي كان يُديرها شيوخ العشائر سابقًا

وكانت آراء أفراد العينة بشأن دور منظمات المجتمع المدني في محاسبة الحكومة أكثر إيجابية من آراء المشاركين في المقابلات النوعية. واحتل البرلمان المرتبة الأولى باعتباره المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن الإشراف على السلطة التنفيذية ومحاسبتها، يليه المجتمع المدني. وجاءت السلطة القضائية في المرتبة الثالثة باختيار ١٧ فردًا من أفراد العينة، تلتها وسائل الإعلام باختيار ١٤ فردًا، وأخيرًا رجال الأعمال باختيار ١٣ فردًا. ويعرض الجدول ٤ إجابات ٢١٩ فردًا من أفراد العينة على السؤال التالي: ما الجهة المتوقعة منها مراقبة الحكومة الصومالية ومحاسبتها على سوء الإدارة والفساد وضعف الحوكمة؟

91 MFGD8.

92 MF2.

93 MFGDW3; GFGDW7.

94 MFGDW5.

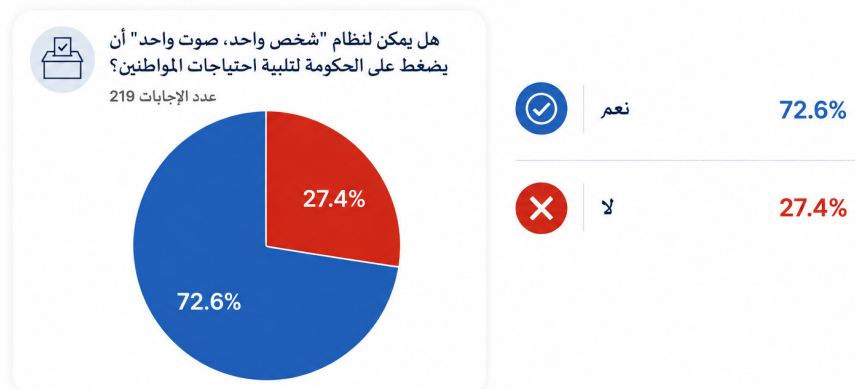
الجدول 3: الجهات المتوقعة أن تحاسب الحكومة على سوء الإدارة وضعف الحوكمة (منظور قائم على استطلاع الرأي)

الجهة المتوقعة منها محاسبة الحكومة	العدد (النسبة المئوية)
البرلمان	100 (45.7%)
المجتمع المدني	75 (34.2%)
القضاء	17 (7.8%)
الإعلام	14 (6.4%)
رجال الأعمال	13 (5.9%)

واتساقًا مع آراء المشاركين في المقابلات النوعية، أكدت أغلبية أفراد العينة (١٥٩ فردًا، أي ٧٢,٦٪ من إجمالي ٢١٩) أهمية نظام «شخص واحد، صوت واحد» في محاسبة الحكومة، بينما عارض ذلك ٦٠ فردًا (٢٧,٤٪). ويعرض الشكل ٣ نتائج الاستطلاع

الشكل 3: تصورات قائمة على الاستطلاع حول تأثير نظام "شخص واحد، صوت واحد" في قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المواطنين

السؤال: هل يمكن لنظام "شخص واحد، صوت واحد" أن يضغط على الحكومة لتلبية احتياجات المواطنين؟



٤,٨. ضعف التعاون بين منظمات المجتمع المدني

أكد المشاركون من المدن الثلاث بالإجماع ضعف التعاون بين منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء الصومال، وأشاروا إلى أن ضعف العلاقات بين هذه المنظمات في مختلف الولايات يعود إلى النظام الفيدرالي الذي يفصلها ويحصرها داخل حدود كل ولاية، بما يعكس التشرذم السياسي الذي أحدثته الفيدرالية.

ولاحظ المشاركون أن بعض منظمات المجتمع المدني، وإن ادّعت العمل على المستوى الوطني، فإن تفاعلها مع المنظمات القائمة في الولايات إما ضعيف جدًا أو معدوم تمامًا. غير أن معظم المشاركين من غروي وبيدوا أقرّوا بأن التعاون بين منظمات المجتمع المدني داخل الولاية الواحدة - كولاية بونتلاندا أو ولاية جنوب غرب الصومال - مقبول نسبيًا. وسلّط المشاركون الضوء، على سبيل المثال، على رابطة بونسا للجهات الفاعلة غير الحكومية في بونتلاندا، وهي منظمة جامعة تضم ٢٢ منظمة مجتمع مدني محلية، بوصفها المنصة الرئيسية التي تُسهّل التعاون والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني في الولاية.

وحدّد المشاركون، بشكل عام، عدة عوامل تعزز التعاون، من أبرزها:

- المشاريع المشتركة عبر تحالفات مؤسسية،
- الحالات التي تحصل فيها منظمات المجتمع المدني على تمويل لتنفيذ أنشطة خارج ولايتها الأصلية، وهو ما يستوجب شراكات مع منظمات محلية،
- المشاركة في المؤتمرات أو المنصات الجامعة، كرابطة بونسا في حالة بونتلا ند،
- الجهات المانحة الدولية، التي تُعدّ أيضاً عاملاً مُيسِّراً للتعاون حين تجمع منظمات المجتمع المدني من حين لآخر لشرح آليات الحصول على التمويل والتقدّم بطلبات مشتركة، وهو ما يفتح فرصاً للتعاون والتشبيك،
- وأخيراً، تكاتف منظمات المجتمع المدني المختلفة في أوقات الكوارث الطبيعية، كالفيضانات والجفاف، لمساعدة المتضررين.

أكد أفراد العينة كذلك ضعف التعاون بين منظمات المجتمع المدني الصومالية، الذي شدّد عليه المشاركون في المقابلات. فقد وصفت أغلبية بلغت ١٣٩ فرداً من أفراد العينة (٦٣,٥٪) من أصل ٢١٩ هذا التعاون بأنه ضعيف

٤,٩. مشاركة النساء والشباب في المجتمع المدني

أعرب المشاركون عن وجهات نظر متباينة حول انخراط النساء والشباب في أنشطة المجتمع المدني. فبينما أكد بعضهم أن مشاركة هاتين الفئتين لا تزال ضعيفة ومحدودة، رأى معظمهم أن مشاركة النساء أكبر من مشاركة الشباب. وازدادت مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ، وفقاً للمشاركين، منذ انهيار الحكومة المركزية في الصومال عام ١٩٩١. وكانت النساء من أشد الفئات تضرراً من الحرب الأهلية، ودفعتهن تجاربهن الحياتية مع العنف والزواج والتميش إلى السعي نحو بناء السلام والتغيير الاجتماعي والدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الطفل

وذكر المشاركون أيضاً أن النساء، إلى جانب دفاعهن عن حقوق النساء والأطفال، يناضلن من أجل تلبية احتياجات الأقليات. ويُعزى ذلك إلى وعيهم العميق بالمشكلات الاجتماعية والهشاشة والإقصاء - قضايا عانين منها شخصياً خلال الحرب وما تلاها

«النساء منخرطات بشكل كبير في المجتمع المدني لأنهن الأكثر تعرضاً للتمييز والظلم ولانتهاك حقوقهن، لذا ترغب النساء في الدفاع عن حقوق المرأة والفئات المهمشة، وفي طرح قضاياهن على الحكومة والهيئات الدولية.»^{٩٥}

فيما يتعلق بالشباب، أبرز عدد من المشاركين قدرتهم على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا، مشيرين إلى أن توظيف هذه المهارات بشكل إيجابي يمكن أن يمكّن الشباب من الإسهام بصورة كبيرة في المساءلة والتوعية العامة والتغيير الاجتماعي.

وأشار بعض المشاركون أيضاً إلى وجود قواسم مشتركة تاريخية بين النساء والشباب، مستشهدين بمساهماتهم الكبيرة في رابطة الشباب الصومالي خلال نضال الاستقلال. ونُظر إلى المجتمع المدني، مع ذلك، بوصفه فضاءً فريداً يمكن النساء والشباب من تأسيس منظماتهم الخاصة، وتصميم مبادراتهم، وطرح أفكار جديدة، بعيداً عن قيود الأعراف الثقافية والتمييز على أساس النوع الاجتماعي والإقصاء على أساس السن.

وجادلت أقلية من المشاركين، في المحصلة، بأن الشكل الحالي للمجتمع المدني - ولا سيما المنظمات التي تقودها نساء وتركز على قضايا النوع الاجتماعي - يتشكل إلى حد كبير بفعل تأثيرات غربية دخلت عبر الجهات المانحة الدولية بعد انهيار الحكومة المركزية عام ١٩٩١.

وتتفق نتائج الاستطلاع أيضاً مع إجابات المشاركين في المقابلات. فعند سؤال أفراد العينة في الاستطلاع: «ما رأيكم في مشاركة النساء والشباب في إدارة المجتمع المدني وأنشطته؟»، رأت الأغلبية (١٣٨ فرداً من أفراد العينة، أي ٦٣٪ من إجمالي ٢١٩) أن مشاركة النساء والشباب في منظمات المجتمع المدني ضعيفة، بينما اعتبرها ٥٧ فرداً (٢٦٪) قوية. أما بقية أفراد العينة فكانوا غير متأكدين.

١٠، ٤. التحديات التي تواجه المجتمع المدني الصومالي

وفقاً لمشاركين من مقديشو وغروي وبيدوا، يواجه المجتمع المدني الصومالي مجموعة واسعة من التحديات تعكس تعقيدات البلاد. وتشترك الولايات في بعض هذه التحديات، بينما يخصص بعضها الآخر كل منطقة على حدة ويختلف من منطقة إلى أخرى. وتشمل أبرز التحديات التي حددها المشاركون ما يلي

1. قصر الأفق المؤسسي: أكد عدد من المشاركين افتقار منظمات المجتمع المدني إلى رؤية طويلة الأجل لبناء قدراتها المؤسسية. ويعود ذلك إلى أن الغالبية العظمى من هذه المنظمات قائمة على المشاريع وتعتمد على الجهات المانحة الدولية، فلا تمتلك رؤية تتجاوز هذه المشاريع، وإذا توقفت هذه المشاريع، فقد تختفي المنظمة أو تتوقف عن العمل. ويتفق هذا مع دراستين: «تعزيز المجتمع المدني في الصومال» و«دور المجتمع المدني في إعادة إعمار الصومال: الإنجازات»⁹⁶.

2. التحديات السياسية: تواجه منظمات المجتمع المدني عقبات سياسية كبيرة. أولاً، يُقوّض التشرد السياسي الناجم عن السياسات العشائرية التعاون في كثير من الأحيان؛ فقد تجد منظمات المجتمع المدني في هرغيسا، على سبيل المثال، صعوبة في التعاون مع نظيراتها في لاس أنود بسبب التوترات السياسية العشائرية المستمرة والنزاعات العنيفة السابقة. ثانياً، يمارس السياسيون غالباً ضغوطاً على منظمات المجتمع المدني لحملها على التماشي مع أجنداتهم السياسية. ثالثاً، يحاول بعض السياسيين التأثير في منظمات المجتمع المدني عبر ترشيح مؤيديهم لمناصب قيادية عليا. وتستقطب الحكومات كذلك، على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، أعضاء بارزين من منظمات المجتمع المدني للعمل مستشارين، لخدمة مصالحها بدلاً من مصالح المجتمع المدني. وأخيراً، ينظر بعض السياسيين إلى منظمات المجتمع المدني بوصفها تهديداً لسلطتهم، ويسعون إلى تقويضها.

3. غياب إطار قانوني لمنظمات المجتمع المدني: أكد المشاركون غياب إطار قانوني واضح ينظم عمل منظمات المجتمع المدني، وأوضحوا أن وجود إطار قانوني مناسب من شأنه أن يحمي هذه المنظمات من التدخل الحكومي، ويعزز في الوقت نفسه قدرتها على الدفاع عن المصلحة العامة. ومن دون هذا الإطار، تفتقر منظمات المجتمع المدني إلى الشرعية والسلطة اللازمتين لمحاسبة الحكومة.

4. محدودية الموارد: أشار معظم المشاركون في المقابلات إلى محدودية الموارد بوصفها عائقاً رئيسياً أمام فاعلية منظمات المجتمع المدني، إذ يُضعف نقص الموارد قدرتها على تحقيق أهدافها التنظيمية أو تنفيذ برامج ذات أثر.

5. التحديات الأمنية: سلط المشاركون الضوء مراراً على المخاوف الأمنية، وأشاروا إلى التهديدات التي تُشكلها كل من حركة الشباب وقوات الأمن الحكومية. وأوضحت إحدى المشاركات من مقديشو: «يواجه المجتمع المدني تحديات أمنية أيضاً. فعلى سبيل المثال، إذا انتقدت الحكومة، فقد يصفونك بـ«dumis Qaran» (مُخزّية الوطن)، وقد تخضعين للتحقيق من قبل قوات الأمن. ومن جهة أخرى، تشكل حركة الشباب مخاطر أيضاً، إذ لا يمكنك التحدث بحرية أو انتقادها، ولا مناقشة الدين بطريقة تتعارض مع تفسيرها»⁹⁷. وبالمثل، أقرت مشاركة أخرى من مقديشو بوجود مشكلات أمنية خاصة تواجه النساء، قائلة: «يُعد الأمن أحد العوامل الرئيسية التي تمنع النساء من المساهمة في منظمات المجتمع المدني. فأنا، بصفتي امرأة، أخشى التحرش من الرجال كلما أردت الذهاب إلى أي مكان، وأشعر بعدم الأمان بشكل خاص في الأماكن غير المألوفة. وعلى سبيل المثال، في حالات الاغتصاب، تُكتم الفتيات ويُنبطن عن التحدث لأن ذلك يُعدّ «عيباً [عاراً]»⁹⁸.

6. الانحصار الجغرافي: نتيجة مباشرة للحرب الأهلية والنزاع العنيف المستمر، لا يزال الأمن والثقة يشكّلان مصدر قلق لمنظمات المجتمع المدني الصومالية. وللتعامل مع هذه التحديات، تعمل كثير من المنظمات غير الحكومية المحلية أساساً في القرى والمناطق التي تسيطر عليها العشائر التي ينتمي إليها القائمون على هذه المنظمات، أو تعاون، بدلاً من ذلك، مع أفراد ينتمون إلى العشائر المقيمة في المناطق المحددة التي تسعى إلى العمل فيها.⁹⁹

96 The EU Somalia Unit and DfID, “Strengthening Civil Society in Somalia”; also check Osman, “The Role of Civil Society in Somalia’s Reconstruction: Achievements.”

97 MF2.

98 MFGDW5.

99 Menkhaus, Sheikh, Quinn, and Farah, “Somalia: Civil Society in a Collapsed State.”

7. تحديات الأعراف الثقافية: سلّطت بعض المشاركات الضوء على جوانب ثقافية تمنع المرأة من المشاركة بانتظام في أنشطة المجتمع المدني، إذ قد يثني أفراد الأسرة والزوج والأقارب، بل وشيوخ عشيرتها، المرأة عن الخروج والابتعاد عن المنزل لعدة ساعات. ويميل الصوماليون، إضافة إلى ذلك، إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال، ويُتوقع من النساء رعايتهم، فتُجبرهن رعاية الأطفال والأعمال المنزلية على البقاء في المنزل. وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها الفئات المهمشة، عبّرت إحدى المشاركات، بتأثر بالغ، عن إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع المدني، ورأت أن مشاركة النساء والشباب فيه أكثر وضوحًا نسبيًا.¹⁰⁰
8. عقلية الإقصاء العشائري («dhamma Looma»): جادل عدد من المشاركين بأن التركيز على التوازن العشائري ضمن هياكل حوكمة منظمات المجتمع المدني يُضعف أداءها، إذ غالبًا ما تُعطي هذه المنظمات الأولوية لتمثيل العشائر بدلًا من اختيار أعضاء مجلس الإدارة على أساس الجدارة والكفاءة.
9. الاستقطاب: أدى اعتماد النظام الفيدرالي أيضًا إلى مزيد من استقطاب منظمات المجتمع المدني الهشة أصلًا.¹⁰¹
10. ضعف التعبئة والمشاركة: أشار المشاركون كذلك إلى ضعف آليات المشاركة ومحدودية فاعليتها في عمليات صنع السياسات.
11. النخبوية: يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني الصومالية والسياسيين عمومًا بوصفهم فئات نخبوية ضعيفة الصلة بالقواعد الشعبية.¹⁰²
12. ضعف المؤسسات الحكومية: سلّط بعض المشاركين الضوء على ضعف المؤسسات الحكومية بوصفه عائقًا هيكليًا رئيسيًا، إذ يحرم ضعف مؤسسات الدولة منظمات المجتمع المدني من شركاء موثوقين للمشاركة البناءة. فعلى سبيل المثال، يحد غياب برلمان فاعل، وقضاء مستقل، وجهاز للتدقيق العام، وهيئات رقابية مثل لجنة حقوق الإنسان، بشدة من فرص التعاون. ولو وُجدت هذه المؤسسات، لكان بإمكان منظمات المجتمع المدني العمل معها لمحاسبة السلطة التنفيذية.
13. انعدام الثقة: لا تزال حالة انعدام الثقة قائمة بين منظمات المجتمع المدني الصومالية، إذ يعمل كثير منها بمعزل عن غيرها، وهو ما يدل على ضعف التنسيق. وبالمثل، غالبًا ما تتسم علاقاتها مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية بالتوتر، بما يعكس شكوك الجهات المانحة إزاء الأداء الفعلي لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية ومساءلتها، فيما وُصف بأنه «فضاء يفتقر إلى المساءلة».
14. حاجز اللغة: أشار بعض المشاركين إلى وجود حاجز لغوي بين منظمات المجتمع المدني وعامة السكان، وتؤكد الدراسات المتعلقة بالمجتمع المدني الصومالي هذا التحدي.¹⁰³ اعتمدت الصومالية رسميًا لغةً مكتوبة عام ١٩٧٢؛ وقبل ذلك، كانت الإنجليزية اللغة السائدة بين النخبة الصومالية في شمال البلاد، بينما حظيت الإيطالية بمكانة ماثلة في الجنوب. واقتصر استخدام هاتين اللغتين الأجنبيةتين أساسًا على النخبة الحضرية، مما أدى إلى تهميش لغوي لعامة السكان. وظلت اللغة العربية، ولا تزال، لغة رئيسية للتعليم الإسلامي ولمن تلقوا تعليمهم في العالم العربي. ومنذ انهيار النظام العسكري عام ١٩٩١، ازداد استخدام اللغة الإنجليزية في الحياة الحضرية، مما زاد من إقصاء غالبية السكان الذين يفتقرون إلى إتقانها. وتستخدم منظمات المجتمع المدني الصومالية اليوم اللغة الإنجليزية غالبًا كلغة أساسية في تواصلها الكتابي، لا سيما في العروض التقديمية والتقارير ومواد المؤتمرات. وفي حين تُشرح هذه المواد شفهيًا باللغة الصومالية خلال المنتديات والندوات والمؤتمرات، يبقى المحتوى المكتوب بالإنجليزية أقل إتاحةً لغالبية الجمهور. ويُسهّم هذا الحاجز اللغوي، تبعًا لذلك، في اتساع الفجوة بين نخب المجتمع المدني وعموم الشعب الصومالي. فاللغة الصومالية ليست مجرد أداة للتواصل: بل هي حاملة لثقافة المجتمع الصومالي وتاريخه وهويته وذاكرته. ويؤدي الاعتماد على لغة أجنبية إلى تنفير قطاعات أوسع من المجتمع، ويفصل منظمات المجتمع المدني ثقافيًا عن جمهورها، مما يحد من قدرتها على التواصل مع الجماهير وحشدّها. وكما قال عمر: «من خلال اللغة والأدب والأساطير والرموز نفهم المجتمعات ونبنّاها».¹⁰⁴

100 MFGDW6.

101 Abdiwahid Ali Ahmed, "The Role of Civil Society in Peace Building in Somalia" (Master diss., Istanbul Commerce University, 2020). Also see Osman, "The Role of Civil Society in Somalia's Reconstruction: Achievements."

102 Abdiwahid Ali Ahmed, "The Role of Civil Society in Peace Building in Somalia" (Master diss., Istanbul Commerce University, 2020). See also Menkhaus, Sheikh, Quinn, and Farah, "Somalia: Civil Society in a Collapsed State," p. 334.

103 Farah, "The Politics of Civil Society and Language," p.175.

104 Farah, "The Politics of Civil Society and Language," p.175.

٥. المناقشة والدلالات

يضع هذا القسم النتائج الميدانية في سياق التسوية السياسية الأوسع في الصومال، مستخلصاً آثارها على الحوكمة والمساءلة والتفاعل الخارجي

أعرب المشاركون عن فهم متباين لمفهوم المجتمع المدني. فبينما اقتصر بعضهم على ربط المجتمع المدني بالمنظمات غير الربحية، رأى آخرون ضرورة اعتبار جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية جزءاً منه. ويُعدّ التعريف الأول ضيقاً ومركّزاً على المنظمات غير الحكومية، بينما يُثير التعريف الثاني إشكالية، إذ يشمل ضمنياً جماعات مسلحة كحركة الشباب، والعصابات، والقراصنة، وأمراء الحرب. وقدّم عدد قليل من المشاركين تعريفاً أكثر توازناً، مشيرين إلى أن المجتمع المدني يشمل الجماعات المدنية المنظمة، كجمعيات المهنيين (المعلمين والأطباء والمحامين مثلاً)، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني بمفهومها المتعارف عليه

ورغم المخاوف من أن كثيراً من منظمات المجتمع المدني مدفوعة بالربح، ظل المشاركون يصنّفونها ضمن المجتمع المدني. وأدرج بعضهم أيضاً جمعيات رجال الأعمال والنقابات العمالية ضمن إطار المجتمع المدني. ويُعزى هذا التصور السائد لمنظمات المجتمع المدني، بوصفها الممثل الأساسي للمجتمع المدني، إلى بروزها وحضورها في المجتمع، خلافاً للجمعيات المهنية الأقل تنظيمياً، والتي غالباً ما تركز على شواغل قطاعية محددة بدلاً من الاحتياجات الاجتماعية العامة

رأى عدد من المشاركين أن منظمات المجتمع المدني الصومالية الحديثة تتركز غالباً في المناطق الحضرية، وتتأثر بشكل كبير بالجهات المانحة والقيم الغربية، مشيرين إلى أن معظمها نشأ بعد انهيار الحكومة المركزية عام ١٩٩١. وعززت الأدبيات التي جرت مراجعتها هذا الطرح، بما يعكس وعي المشاركين بالنقاشات العالمية. في المقابل، وُصفت الجماعات الدينية (jamaacooyin) وشيوخ العشائر التقليديون بأهم الركائز الأصيلة والتاريخية والثقافية للمجتمع المدني الصومالي؛ إذ برزت الجماعات الدينية بوصفها من أكثر الفئات الاجتماعية تنظيمياً، بينما عُدّ شيوخ العشائر حُماة القانون العرفي (Xeer). وتتمتع هاتان الفئتان بتأثير واسع في الأعراف والعلاقات والتوقعات الاجتماعية الصومالية

كما أشار عدد قليل من المشاركين إلى رابطة الشباب الصومالي بوصفها حركة مجتمع مدني حقيقية في عصرها، نظراً لدورها المحوري في النضال من أجل الاستقلال بأقل قدر من الموارد. ووصف المشاركون، في المقابل، فترة الحكم العسكري (١٩٦٩-١٩٩١) بأنها أحلك حقبة مرّ بها المجتمع المدني، إذ اتسمت بالاستبداد الذي قضى على المشاركة المدنية المستقلة

وفيما يتعلق بأهداف منظمات المجتمع المدني وأنشطتها، أكد معظم المشاركين أن هذه الأهداف والأنشطة تشكّلت بفعل تركة النزاع وانهيار الدولة. وشملت الأدوار الرئيسية لهذه المنظمات تقديم الخدمات الإنسانية، وتعزيز السلام، وتسوية النزاعات العنيفة، وسدّ الفراغ الذي خلفه انهيار مؤسسات الدولة. غير أن عدداً من المشاركين رأى أن منظمات المجتمع المدني مثّلت أيضاً آليات لتوفير فرص العمل وتوليد الدخل. وأكد هذا الدور المزدوج كل من الأدبيات ونتائج استطلاع شمل ٢١٩ فرداً من أفراد العينة. ودُكرت بوتنلاند مراراً بوصفها نموذجاً لامتلاك منظمات مجتمع مدني أكثر فاعلية نسبياً، ويُعزى ذلك إلى استقرارها النسبي وإلى فاعلية رابطة بونسا بوصفها منظمة جامعة أسهمت إيجاباً في أداء منظمات المجتمع المدني

تباينت تفسيرات المشاركين للحوكمة والديناميات الداخلية عند وصفهم حوكمة منظمات المجتمع المدني بأنها مجزأة ومتأثرة سلبيًا بالنظام الفيدرالي المشوّه في الصومال وبالسياسات العشائرية. فبينما اعتقد بعض المشاركين أن نظاماً فيدرالياً سليم الأداء يمكن أن يعزز منظمات المجتمع المدني، ذهب معظمهم إلى أن النموذج الحالي كرس الانقسامات داخل المجتمع المدني. وتخضع منظمات المجتمع المدني لاختصاص الولايات التي تعمل فيها، مما يجعلها عرضة غالباً لضغوط تدفعها إلى التوافق مع الأجندات السياسية المحلية. وأدت هذه الديناميكية إلى تدخل سياسي يقوّض التعاون بين منظمات المجتمع المدني، سواء بين الولايات المختلفة أو داخل منظمات المجتمع المدني نفسها في الولاية الواحدة

ومع ذلك، رأى بعض المشاركين، ولا سيما من بيدوا وغروي، أن الفيدرالية تُمكن منظمات المجتمع المدني، إلى حد ما، من تلبية الاحتياجات المحلية بفاعلية أكبر. في حين جادل آخرون بأن منظمات المجتمع المدني، شأنها شأن المؤسسات السياسية، تعيد إنتاج صيغة المحاصصة العشائرية ٤,٥ تفادياً لاتهمها بأنها منظمات إقصائية أو بأنها لا تمثل الجميع (dhamma Looma)؛ ولذلك، وكما هو الحال في الثقافة السياسية، يحرص قادة منظمات المجتمع المدني على تمثيل مختلف العشائر في الهيئات الحاكمة. ويعكس هذا التركيز على التمثيل العشائري داخل منظمات المجتمع المدني - الذي كثيراً ما يأتي على حساب الجدارة والكفاءة - مدى تأثير المجتمع المدني بالممارسات السياسية الصومالية القائمة على العشائر على نطاق أوسع

كما تباينت آراء المشاركين حول الحوكمة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني. فرأى بعضهم، ولا سيما من بيدوا، أن هذه المنظمات تعمل وفق مبادئ ديمقراطية، بينما وصفها آخرون بأنها تخضع لأنماط قيادية استبدادية، إذ تتركز السلطة في يد القائد وحلفائه المقربين. وعُدَّ ذلك انعكاسًا للثقافة السياسية السائدة في البلاد، إذ كثيرًا ما يتخذ القادة قرارات أحادية الجانب بأدنى قدر من التشاور

كان مدى تأثير منظمات المجتمع المدني في السياسات الحكومية جانبًا آخر تباينت فيه آراء المشاركين. غير أن الرأي السائد ذهب إلى أن المسؤولين الحكوميين غالبًا ما يدعون منظمات المجتمع المدني لمجرد تقديم تأييد رمزي، أو لتكون بمثابة «ختم موافقة شكلي» يُظهر الشمولية أمام الجمهور المحلي والدولي. ومع ذلك، أقرَّ المشاركون بنجاح منظمات المجتمع المدني في بونتلاند، المنضوية تحت مظلة بونسا، في التأثير في السياسات الحكومية في بعض القطاعات

واتفق المشاركون عمومًا، في المدن الثلاث التي شملتها الدراسة (بيدوا وغروي ومقديشو)، على أن المجتمع المدني يصبح أكثر حضورًا خلال الأزمات السياسية، لكنهم أشاروا إلى أن هذا الحضور نادرًا ما يكون مثمرًا، إذ تميل الحكومات الصومالية إلى إعطاء الأولوية لمطالب الجماعات المسلحة على حساب مطالب منظمات المجتمع المدني السلمية. واستشهد المشاركون، على سبيل المثال، بالمواجهات العنيفة في مقديشو خلال محاولة الرئيس فرماجو تمديد ولايته، وبالنزاع الانتخابي في بونتلاند عام ٢٠٢٣. بوصفهما حالتين تعاملت فيهما الحكومات بشكل أساسي مع جماعات المعارضة المسلحة، متجاهلة أصوات منظمات المجتمع المدني الداعية إلى الحوار السلمي

وبرز موضوع متكرر آخر مفاده أن تأثير منظمات المجتمع المدني في السياسات الحكومية غالبًا ما يكون غير مباشر، ويمر عبر وساطة الجهات المانحة الدولية، لا سيما في السياسات المتعلقة بالنساء والفئات المهمشة الأخرى. ومن المثير للاهتمام أن الجهات المانحة، رغم الإشادة بها لدعمها منظمات المجتمع المدني، تعرضت أيضًا لانتقادات بسبب ازدواجية معاييرها: إذ تتوقع من هذه المنظمات محاسبة الحكومات، بينما تشترط عليها في الوقت نفسه الحصول على موافقة حكومية على طلبات التمويل. وتُجبر هذه الديناميكية منظمات المجتمع المدني على ممارسة رقابة ذاتية تفاديًا لتعريض وصولها إلى موارد الجهات المانحة للخطر

وكما هو الحال في محدودية تأثير المجتمع المدني في السياسات الحكومية، وُصف دوره في مساءلة الحكومة بأنه محدود بفعل عدة عوامل. ومن أبرزها ضعف شرعية قيادات منظمات المجتمع المدني نفسها. ففي حالات كثيرة، تنتهي ولايات قادة هذه المنظمات، لكنهم يظلون في مناصبهم من دون إعادة انتخاب من أعضائها. ونتيجة لذلك، تفتقر هذه القيادات إلى الشرعية والمساءلة داخل منظماتها. ومن ثم، فإن القادة الذين لا يخضعون للمساءلة أمام قواعدهم التنظيمية ليسوا في موقع قوي يتيح لهم مطالبة الآخرين، بما في ذلك الحكومة، بالشرعية والمساءلة

وأشار عدد من المشاركين، علاوة على ذلك، إلى أن غياب إطار قانوني يحمي المجتمع المدني يُضعف بشدة قدرة هذه المنظمات على محاسبة الحكومة، ورأوا أن مثل هذا الإطار يمكن أن يرسخ دور منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات وحماية الحريات المدنية. ويخضع السياسيون، في المقابل، للمساءلة غالبًا أمام رجال الأعمال وزعماء العشائر والنخب الذين يمولون حملاتهم في الانتخابات غير المباشرة

ويفتقر المجتمع المدني، على عكس العشائر، إلى القدرة على محاسبة الحكومة أو التحدث نيابة عن المواطنين دفاعًا عن حقوقهم: إذ يتجذر نفوذ العشائر في المحاصصة العشائرية ٤,٥. واللافت أن العشائر تستطيع ممارسة الضغط على الحكومة بينما يبقى المجتمع المدني مهمشًا سياسيًا، لا سيما حين ترى أنها لم تحصل على حصتها من المناصب السياسية أو الموارد العامة. وفي مثل هذه الحالات، قد تُهدد العشائر المتضررة بسحب دعمها عن الحكومة أو بالطعن في شرعيتها. ولتفادي ذلك، غالبًا ما تستجيب الحكومة لمطالب العشائر بتخصيص مناصب وموارد عبر أعضاء البرلمان والوزراء المنتمين إلى تلك العشائر داخل الإدارة

تباينت آراء المشاركين حول دور نظام «شخص واحد، صوت واحد» الانتخابي المتوقع في محاسبة الحكومة. فبينما يمكن لهذا النظام، من حيث المبدأ، أن يعزز المساءلة ويوسع المشاركة السياسية، خشي المشاركون من أن يؤدي، على أرض الواقع، إلى تعميق الاستقطاب العشائري، نظرًا لهشاشة الثقافة السياسية في الصومال، وضعف التوعية المدنية، وتآكل الثقة الاجتماعية جراء النزاع المطول

وفيما يتعلق بمشاركة النساء والشباب في المجتمع المدني، ذهب الرأي السائد بين المشاركين إلى أن مشاركة كلتا الفئتين ضعيفة نسبيًا. غير أن عددًا منهم ميّز بينهما، مشيرين إلى أن مشاركة النساء أكبر نسبيًا من مشاركة الشباب. ولوحظ أن مشاركة النساء في المجتمع المدني ازدادت باطراد منذ انهيار الحكومة المركزية عام ١٩٩١.

ويتيح المجتمع المدني للنساء والشباب تأسيس منظمات مستقلة خاصة بهم، مثل الجمعيات النسائية وجمعيات الشباب، بما يساعدهم على تجاوز أشكال التهميش التي يواجهونها، سواء القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للنساء أو القائم على السن بالنسبة للشباب. ومع ذلك، سلّط المشاركون الضوء على نجاح النساء عمومًا في تشكيل منظمات نشطة نسبيًا، في حين كانت مبادرات الشباب أقل نجاحًا في الغالب.

على الرغم من ذلك، لاحظ المشاركون أن أفراد الجيل Z، على وجه الخصوص، يُظهرون تفاعلاً قويًا مع وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الرقمية. وإذا حظوا بالتوجيه والإرشاد المناسبين، فإن هذه المهارات والقدرات الرقمية يمكن أن تُمكنهم من حشد المجتمعات بفاعلية، ومساءلة الحكومة، والمساهمة بشكل فعال في التغيير الاجتماعي.

٦. التوصيات

تُبرز نتائج هذه الدراسة ثغرات وفرصًا جوهرية لتعزيز المجتمع المدني الصومالي، لا سيما فيما يتعلق بالمساءلة والشرعية والتعاون والتفاعل مع الحكومة الفيدرالية والشركاء الدوليين. وتتطلب معالجة هذه الثغرات نهجًا متعدد المستويات، تضطلع فيه منظمات المجتمع المدني والحكومة الفيدرالية والصومالية والشركاء الدوليون بأدوارٍ بناءة. وتوجّه التوصيات التالية إلى كلّ من هذه الجهات الفاعلة

٦.١. إلى منظمات المجتمع المدني

- تعزيز المساءلة الداخلية والشرعية: تواجه كثير من منظمات المجتمع المدني تحديات في الحوكمة الداخلية، منها بقاء القادة في مناصبهم بعد انتهاء ولاياتهم دون إجراء انتخابات شرعية، وهو ما يقوّض مصداقيتها ويُضعف قدرتها على محاسبة الحكومة. لذا، ينبغي لهذه المنظمات أن تُنشئ هياكل حوكمة داخلية واضحة تعزز الشفافية والمساءلة وتجديد القيادة.
- توسيع الأهداف لتتجاوز حقبة الحرب الأهلية: رغم أن بناء السلام وتسوية النزاعات والمصالحة والمساعدة الإنسانية لا تزال أهدافًا مهمة، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن توسّع نطاق عملها لمعالجة التحديات المعاصرة، بما في ذلك المساهمة في بناء الدولة، والتأثير في السياسات العامة، والنهوض بحقوق الإنسان، ومراقبة أداء الحكومة وتعزيز مساءلتها بالشراكة مع مؤسسات الرقابة الحكومية الرسمية.
- تعزيز تعاون منظمات المجتمع المدني عبر الولايات: باستثناء مظلة بونسا التابعة لبونتلاند، لا يزال التعاون بين منظمات المجتمع المدني ضعيفًا، وغالبًا ما يقتصر على المشاريع الممولة من الجهات المانحة، أو الاستجابة للأزمات، أو التحالفات المؤقتة. وينبغي لهذه المنظمات أن تعمل على بناء تعاون مستدام فيما بينها على مستوى الولايات والمستوى الفيدرالي على حد سواء؛ إذ من شأن تعاون أقوى أن يحسّن فاعليتها، ويعزز مصداقيتها، ويقوّي صوتها الجماعي، ويمكّنها من مواجهة التحديات التي لا تقدر على التصدي لها بمفردها.
- إنشاء هيئة اتحادية جامعة للمجتمع المدني: لتعزيز التمثيل والتنسيق، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تنظر في إنشاء هيئة اتحادية جامعة تضم ممثلين من جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد ومنطقة بنادر، مع الحفاظ على هياكل المجتمع المدني على مستوى الولايات. ويجب أن تظل هذه الهيئة غير سياسية، وأن يُختار ممثلوها على أساس الجدارة، ضمانًا للشمولية والشرعية.
- استخدام اللغة الصومالية: ينبغي لمنظمات المجتمع المدني استخدام اللغة الصومالية كتابةً وتحدثًا. ولأن المجتمع الصومالي يعتمد تقليديًا على التواصل الشفهي، فمن الأهمية بمكان أن تتقن منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية اللغة الصومالية وأدائها - كالشعر، والأمثال، والحكم، والقصص الشعبية - وأن توظفها للتفاعل مع عموم الشعب الصومالي، وإلهامه، وحشده، والتواصل معه بفاعلية، إضافة إلى تقديم برامج تثقيفية وتوعوية حول مشاركة

المواطنين في الحياة العامة، بهدف التأثير في صانعي السياسات ومساءلة المؤسسات العامة.

٢,٦. إلى الحكومة الفيدرالية الصومالية

- وضع إطار قانوني للمجتمع المدني: يفتقر الصومال حاليًا إلى إطار قانوني ينظم عمل منظمات المجتمع المدني. وينبغي لهذا الإطار أن يحمي حقوق هذه المنظمات، ويوضح أدوارها في صنع السياسات والمساءلة، ويُرسخ شراكاتها مع البرلمان والمؤسسات ذات الصلة. ويجب أن تتضمن عملية الصياغة مشاورات شاملة مع المجتمع المدني والخبراء، وينطبق هذا النهج أيضًا على مستوى الولايات.
- تعزيز الضوابط والتوازنات المؤسسية: ينبغي لمؤسسات الرقابة - كالبرلمان والقضاء وأجهزة التدقيق العام واللجان المستقلة - أن تمارس صلاحياتها الدستورية بفاعلية، وأن تراقب، بالشراكة مع المجتمع المدني، أداء السلطة التنفيذية وتحاسبها على الفساد وسوء الإدارة المالية وضعف الحوكمة وقصور تقديم الخدمات.

٦,٣. إلى المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني الصومالية

- تقليل الاعتماد على النماذج الجاهزة التي تفرضها الجهات المانحة: تأسست كثير من منظمات المجتمع المدني الصومالية أصلاً لتنفيذ مشاريع ممولة من الجهات المانحة، غالبًا باستخدام نماذج جامدة تكبح الابتكار وتعزز التبعية. وينبغي للمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية الدولية إعطاء الأولوية لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني الصومالية عبر التدريب وتنمية المهارات التي تشجع الابتكار وتنوع الموارد والاستقلال المالي.
- تعزيز الشراكات المتكافئة: لا تزال اختلالات موازين القوى بين الشمال والجنوب في علاقات المنظمات غير الحكومية تعكس تركة الاستعمار وتعيق التعاون الحقيقي. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية والصومالية بناء شراكات متكافئة تقوم على الثقة بالمنظمات الصومالية وتمكينها من الإسهام الفعلي من مرحلة تصميم المشروع إلى تنفيذه، على أن تبرهن منظمات المجتمع المدني الصومالية، بدورها، على مهنيتها والتزامها بالمساءلة في إدارة هذه الشراكات.
- تبني نهج من القاعدة إلى القمة: تمتلك منظمات المجتمع المدني الصومالية معرفة محلية عميقة وفهمًا ثقافيًا واسعًا، بينما تُسهّم المنظمات الدولية بخبراتها الفنية ووجهات نظرها العالمية. لذا ينبغي أن تتبنى الشراكات نهجًا من القاعدة إلى القمة تدمج الرؤى المحلية مع الخبرات الدولية، بما يضمن أن تكون المشاريع ملائمة للسياق المحلي ومستدامة في آن واحد.

٧. الشكر والتقدير

أتقدم بخالص شكري وتقديري لكل من ساهم في إعداد هذا التقرير. وأخص بالامتنان العميق كلاً من عبد الرزاق إبراهيم وعبدالله سعيد، من معهد هرتيج لدراسة السياسات، لمساعدتهما القيّمة في إجراء مقابلات المطلعين الرئيسيين. كما أتقدم بالشكر إلى سائر موظفي المعهد الذين دعموا مختلف مراحل إعداد هذا التقرير.

وأوجه بالامتنان أيضًا إلى جهات الاتصال المحلية التابعة للمعهد في غروي وبيدوا ومقديشو، لدعمهم في استقطاب المشاركين في مناقشات المجموعات البؤرية ومقابلات المطلعين الرئيسيين، وتيسير الترتيبات اللوجستية اللازمة لجمع البيانات. وأخص بالشكر جميع المشاركين في مناقشات المجموعات البؤرية ومقابلات المطلعين الرئيسيين، الذين أتاح رؤاهم وخبراتهم القيّمة إنجاز هذا التقرير. وأخيرًا، أتقدم بالشكر إلى المستجيبين للاستطلاع الذين تكرموا بتخصيص وقتهم لاستكمال الاستبيان.

٨. قائمة المراجع

- Ackerman, John. "Human Rights and Social Accountability" (World Bank, 2005)
[https://documents1.worldbank.org/curated/en/250451468048914790/pdf-f/330110HR0and0SAc0paper0in0SDV0format.pdf](https://documents1.worldbank.org/curated/en/250451468048914790/pdf/f/330110HR0and0SAc0paper0in0SDV0format.pdf)
- Ahmed, Abdiwahid Ali. "The Role of Civil Society in Peace Building in Somalia" (Master diss., Istanbul Commerce University, 2020)
- Chambers, Simone and Jeffrey Kopstein, "Civil Society and the State" Chapter 20, in Oxford Handbook of Political Theory, eds. John S. Dryzek, Bonnie Honig, & Anne Phillips, (Oxford University Press, 2006), p.368
- EU Somalia Unit and DfID. Strengthening Civil Society in Somalia: Developing a Comprehensive Strategy: Final Report, March, 2012
- Farah, Abdulkadir Osman. "The Politics of Civil Society and Language" in Taxanaha Darsidda Afka iyo Suugaanta Soomaalida Somali Language and Literature Studies Series. 1, vol. 1, AGA- ed. Akadeemiya Goboleedka Af Soomaaliga, (Djibouti, 2015), pp. 166–182
- Federal Republic of Somalia. Provisional Constitution, (August 1, 2012), Mogadishu, Somalia. Accessed <https://hrlibrary.umn.edu/research/Somalia-Constitution2012.pdf>
- Hassan, Maxamed Rashiid Sheekh. "The Collapse of the Civil Society and the New Somali Order," (Conference paper presented at the European Association of Somali Studies, and Centre of African Studies, and Department of African Languages and Culture, First Conference, 23rd-25th September 1993, SOAS, University of London). Accessed <https://arcadia.sba.uniroma3.it/bitstream/2307/5817/1/The%20collapse%20of%20the%20civil%20society%20and%20the%20new%20Somali%20order.pdf>
- IOM Somalia. "From Strength to Strength: The Women-Led Initiatives Transforming Lives in Somalia." Accessed: <https://somalia.iom.int/stories/strength-strength-women-led-initiatives-transforming-lives-somalia#:~:text=One%20of%20the%20project's%20most,Photo:%20IOM%20Somalia/2024>
- Khosrokhavar, Farhad. "The Civil Sphere and Arab Spring," in Solidarity, Justice, and Incorporation: Thinking Through the Civil Sphere, eds. Peter Kivisto & Giuseppe Sciortino, (Oxford University Press, 2015), pp.142–171
- Laitin, David D. and Said S Samatar. Somalia: Nation in Search of a State, (Nations of Contemporary Africa, 1987), p.154

Luhrmann, Anna, Kyle L. Marquardt, and Valeriya Mechkova. "Constraining Governments: New Indices of Vertical, Horizontal, and Diagonal Accountability" (Cambridge University Press, 2020) <https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/constraining-governments-new-indices-of-vertical-horizontal-and-diagonal-accountability/7C790A7E00B4279C60BB8F4CD8A6DEC5>

Malena, Carmen and Reiner Forster Janmejy Singh, "Social Accountability: An Introduction to the Concept and Emerging Practice," (World Bank, Paper No. 76, December 2004)

Menkhaus, Ken with Hassan Sheikh, Shane Quinn, and Ibrahim Farah. "Somalia: Civil Society in a Collapsed State," in Civil Society and Statebuilding: A Critical Assessment, ed. Thania Paffenholz, (published in the USA by Lynne Rienner Publishers, 2010), pp.321–350. Accessed <https://www.degruyterbrill.com/document/doi/10.1515/9781685856878-015/html>

Nur, Ahmed Osman. "The Role of Civil Society on State Building in Somalia," Open Journal of Social Sciences, 12 (Dec. 2024), pp. 672–683. doi: 10.4236/jss.2024.1212042

Oberoi, Roopinder, Jamie P. Halsall and Michael Snowden. "Introduction: Global Civil Society," in Contestations in Global Civil Society, eds. Roopinder Oberoi, Jamie P. Halsall, & Michael Snowden (Emerald Group Publishing Ltd, 2022), pp.1–11, <https://doi.org/10.1108/978-1-80043-700-520221003>

Osman, Feysal. "The Role of Civil Society in Somalia's Reconstruction: Achievements, Challenges and Opportunities," Saferworld, June 14, 2018, <https://www.saferworld-global.org/resources/news-and-analysis/post/775-the-role-of-civil-society-in-somaliaas-reconstruction-achievements-challenges-and-opportunities>

Oxfam Netherlands. "Mapping Somali Civil Society," n(o)vib, Oxfam Netherlands, ISBN 99669746-3-6

SIDRA Institute, "The Enabling and Disabling Environment for CSO Operations in Somalia: A Case for Garowe and Galkacyo" (July 2019), p.2. Accessed https://sidrainstitute.org/wp-content/uploads/2020/05/SIDRA_CS0-Study-Report_2019.pdf; also check: Oxfam Netherlands, "Mapping Somali Civil Society" n(o)vib, Oxfam Netherlands, ISBN 99669746-3-6, p.11

United Nations Development Programme (UNDP). "Chapter 1: Social Accountability" 2012, https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/Chapter1_Social_accountability_changing_region_Report_English_Gov_Week_Cairo_March_14.pdf

World Bank. "The Role of Civic Engagement and Social Accountability in the Governance Equation" (World Bank, Note No. 75, 2003). Accessed <https://documents1.worldbank.org/curated/en/277501468778812541/pdf/275200PAPER0sbn75.pdf>

أغسطس 2026

HERITAGE

I N S T I T U T E

